الدّرس المصطلحي الغربيّ ـ العَربي: بين الاحترافيّة والهِواية ـ مجال اللِّسانيات المترجَمة أنموذجاً ـ

يوسف مقران
المدرسة العليا للأساتذة
بوزريعة ـ الجزائر ـ
myouyou07@yahoo.fr

ملخص:

يُتحرى الولوجُ في البحث المصطلحي من بوابة الإنباء بـ **التطبيق المصطلحي** والنّظر فيه وفحْص إمكانية البناء عليه؛ وعلى الرغم من أنّ التطبيق المَعني في دراستنا هذه يتكوّن من متفرقاتٍ لا تشكِّل حتماً ظاهِرة، فهو جديرٌ بأن يدلّ على أنّ المصطلحيات كانت تضجّ بالنشاط في رحاب اللِّسانيات أوّلاً وتتمتّع في ظِلّها بصلة رحمٍ متميّزة. ويجدر التذكيرُ بأنّ هذه البوابة قد طرقها أكثرُ مِن باحِث لأسبابٍ مختلِفة وفي سياقاتٍ متباينة زمانياً ومكانياً ولخلفياتٍ معرفيّة معيّنة. وإذ نطمح إلى مراقبتها في هذا الفصل بطريقة واعِية ويقِظة، يهمّنا أن نستنسِخ منها ضوابطَ العمل المصطلحي ونتلمَّس ملامِح البحث المصطلحي المُمَنهَج هذه المرّة في رحاب اللِّسانيات التي استطاعت صياغة تطوّر المصطلحيات. يحدونا في هذه **المُزاوجة** بين اللِّسانيات والمصطلحيات منهجٌ يقوم على معاينة حقائق ملموسة، ترسّمت لدى بعض الدارسين صوراً نمطيّةً لم يعبأ كثيرٌ منهم بمواجهة الأسئلة الجديدة المُتعاقِبة والمتوَقَّعة، التي ما انفكّت تُطرَح عليهم.

كلمات مفتاحية: الدّرس المصطلحي؛ اللِّسانيات؛ ترجَمة؛ تعليمية اللغات؛ خطاب.

Résumé

Le rendez-vous du cours terminologique d'avec tout corpus linguistique est l'écho fait à la problématique croissante et à double entrée, qui est la suivante :

1. L'exigence incessante de faire accompagner la recherche linguistique d'une option critique.

2. Le travail de traduction en tant que lieu de rencontre de la linguistique prise en tant que science du langage tout cours, et celle qui s'occupe de l'arabe et rédigée en celle-ci.

S'en suit une prise de conscience des conséquences (de cette problématique) dont le tracé est accablant dans l'immédiat et prometteur, en même moment :

1. D'une part, on peut imaginer pour la terminologie naissante un avenir d'outil de critique. Lequel va focaliser sur le travail des linguistes qui n'aménagent aucun effort pour rendre le métalangage linguistique plus claire, mais ils se heurtent aux problèmes de communication induisant à la chute, sans arriver à clore les questions soulevées jusqu'à maintenant.

2. D'autre part, il va avoir un recours fatal à la traduction comme moyen prenant en charge les / lequel même s'il décide des lacunes qui, il ne manque pas de dériver vers un appauvrissement accentué de l'arabe.

Le geste technique qui défile et que l'on croit renfermé sur lui-même, car longtemps présenté comme étant au fond inaccessible linguistiquement, s'accompagne plutôt d'un usage d'une forme linguistique antérieure (même prédominante dans l'usage courant de la langue), fondant ainsi un sens nouveau en infiltrant cette dernière et en s'en imprégnant. Donc on est toujours devant le fait de création.

Ces concordances dans les formules (linguistiques et techniques) ne peuvent pas ne pas être qu'un effet du hasard. Elles consistent en un tournant linguistique transformant le souci termino-linguistique, allant d'un simple angle de description vers une présence affirmée de la linguistique. On peut conclure dés lors que le fossé prétendu entre la linguistique et la terminologie ne risque pas, dorénavant, de se prendre au sérieux. Mais au lieu de cela, il va se produire un genre de trame entre un sens linguistique presque inné et une tradition de la technique qui force les choses de la langue.

Mots clés:

يُتحرى الولوجُ في البحث المصطلحي من بوابة الإنباء بـ **التطبيق المصطلحي** والنّظر فيه وفحْص إمكانية البناء عليه؛ وعلى الرغم من أنّ التطبيق المَعني في دراستنا هذه يتكوّن من متفرقاتٍ لا تشكِّل حتماً ظاهِرة، فهو جديرٌ بأن يدلّ على أنّ المصطلحيات كانت تضجّ بالنشاط في رحاب اللّسانيات أوّلاً وتتمتّع في ظلّها بصلة رحمٍ متميّزة. ويجدر التذكيرُ بأنّ هذه البوابة قد طرقها أكثرُ مِن باحِث لأسبابٍ مختلِفة وفي سياقاتٍ متباينة زمانياً ومكانياً ولخلفياتٍ معرفيّة معيّنة. وإذ نطمح إلى مراقبتها في هذا الفصل بطريقة واعِية ويقِظة، يهمّنا أن نستنسِخ منها ضوابطَ العمل المصطلحي ونتلمَّس ملامِح البحث المصطلحي المُمَنهَج هذه المرّة في رحاب اللّسانيات التي استطاعت صياغة تطوّر المصطلحيات[1].

يحدونا في هذه **المُزاوجة** بين اللّسانيات والمصطلحيات منهجٌ يقوم على معاينة حقائق ملموسة، ترسّمت لدى بعض الدارسين صوراً نمطيّةً لم يعبأ كثيرٌ منهم بمواجهة الأسئلة الجديدة المُتعاقِبة والمتوَقَّعة، التي ما انفكّت تُطرَح عليهم. مِن جهتنا علينا أن ننظر إليها نظرةً نافِذة،

لأنّها لا تعكِس بالضرورة انسِجاماً على الرغم مِن تلك النمطيّة المستشرية، التي لم تأتِ من رحِم التفاعُل الحيّ، الذي كان من المتوقَّع أن يسري في نمطها الطبيعي (النصوص اللِّسانية *المؤهّلة والمترجَمة*). فتلك الحقائق تتجزّأ وتتبدّل باستِمرار لو علم أولئك الدارسون الذين تعاقبوا على تكوين الصورة المَعنية.

1.1 مقتضيات التَّطبيق المصطلحي:

إنّ **تطبيق** الدَّرس المُصطلحي على اللّسانيات حادثٌ على إثر قيام إشكالية حادّة ومزدوجة المدخل، وهي: 1. الحاجة الماسّة إلى إرفاق البحث اللِّساني بالنقد ـ ونَفهم مِن هذا أن *المصطلحيات الوليدة* قد تُصبح يوماً ما آلة نقديّة معتبَرة ـ وراجِعٌ كذلك إلى: 2. وقوع اللِّسانيات المَعنية باللّغة العربيّة تحت رحمة جهود إضافية يفرضها واقعُ التّرجمة من اللّغات الغربيّة التي عرفت تقاليد الدرس اللِّساني منذ عهد مبكِّر مقارنةً مع واقِع الدرس اللّساني العربي[2]. ما يجعل الدّرس المصطلحي الناشِئ في أحضان هذا الأخير (الدّرس اللِّساني العربي) يتحمّل عبءَ العناية بتلك الإشكاليّة المزدوجة ويجنَّد بمزيدٍ من المسؤوليات.

1. يُحفِّز **المدخل الأوّل** في الإشكاليّة إلى تأطير البحث المصطلحي مِن زاوية لسانيّة أوّلاً، ومن ثمّ يحصُل الالتفات إلى اللِّسانيات ليحوِّلها إلى موضوعٍ له. إنّ تأمّلاتٍ أفادها لسانيون من منزلة إميل بنفنيست (**Emile Benveniste**) لا يُتصوَّر أن يفوّتها ذلك البحث وهي تصلُحه، مِن قبيل هذه الصيغة: "المعنى الذي تدلّ عليه أيُّ صورة لغويّة إنما هي حصيلةُ استِعمالاتٍ وتوزيعاتها ومجموع الأوشاج التي تنجم عن ذلك"[3].

هذا إذا اكتفينا في هذا السياق بذكر أحد المتخصِّصين في شؤون الوضع (**Code**) والاستعمال (**Usage**) أي بنفنيست، وأصغينا

إلى تشومسكي المعتكِف بدوره على دراسة العوارض التركيبيّة وما يتّصِل بها من فكرة " الخانية " من كون ما يقع في خانة واحِدة يقبل حكماً واحِداً مهما تتعدّد أشكالُ استعماله[4]، ومن دون الابتعاد عن أحكام قواعِد اللغة العربيّة التي رصدها واحِدٌ مِن أمثال ابن عصفور الإشبيلي وهو يشرح كتاب *الجمل* للزجاجي[5]. هنا نتذكَّر كذلك كيف تورّطت التقنية (المصطلح) مع القضايا اللّغويّة حينما استجاب الاثنان للموعِد الذي ضربه لهما الفارابي في كتابه *الحروف*، فأعاد صياغة أفكار لغويّة على ضوء إعادة قراءة الفلسفة الإغريقية دون أن تذهب جهود غيره الترجميّة هباء.

فالإيماءة *التقنية* المتواصِلة حركتُها والتي قد يُعتقَد أنّ لها شأناً داخليّاً يُغنيها ويصعب اختراقُه لغوياً، يُصاحِبها في الواقِع التواصلي استعمالٌ لصورةٍ لغويّةٍ متواجِدة سلفاً. والاستِعمالُ يؤسِّس حتماً ـ على عكس ذلك المعتَقَد ـ لمعنىً جديدٍ لتلك الصورة القابِلة للتعبِئة مجدّداً. إذن نحن دوماً إزاء حَدَث الابتكار والتجديد حينما تلتقي *التقنية* مع *اللّغة*. هذا يقرّ من جهةٍ أخرى بإمكانيّة الترجمة كما يكرّسها تعليل بيير لوراه **(Pierre Lerat)** الآتي: "تَكمُن التَّسميَّات التّقنيَّة في اللُّغة ذاتها بِما أنَّها كفيلة بِأن تُترجَم إلى اللُّغات الأجنبيَّة. غير أنَّها تَسميَّاتٌ لِلمعارف المُتخصِّصة. فَهذا ما يُميِّزها مُصطلحيًّا"[6]. بينما يدعو الشقّ الأخير مِن عبارة لوراه إلى الإمساكَ بِالمَفهوم المُصطلحيّ، لا يمنع الاطِّلاعَ على النِّظام الصّرفيّ الّذي يُستقبَل المُصطلَحُ في محوره، وذلك تحرياً لضبط التّسمية ذات الأسّ اللّغوي وهو ما يسمح بترجمتها. "فحينما تحتضن اللغة المصطلح في الاستعمال المنهجي، تجبره على تحمل شحنة دالة، بسبب التداخل المنهجي بين فروعٍ معرفيّة متداخلة"[7].

إنّ مثل هذا التآلف بين ما هو تقني وما هو لغوي لساني ـ مع حصة بسيطة من التفاوت يستبعد ادعاء ترابطٍ عضويٍّ بينهما ـ لا

يحدث بمحض الصدفة، بل يتحوّل على أساسه الهمُّ اللِّساني مِن مجرّد زاوية دراسية إلى حضورٍ طاغٍ للسانيات، بحيث يواكِب حتى ذلك الحظّ المخصَّص للتفاوت والذي يُلزِم اللِّسانيين بمزيدٍ من الاجتهاد. وذلك على الرغم من التحديات التي على هؤلاء أن يرفعوها لمواكبة العادات التي يكون التقنيون قد اكتسبوها من خلال تفنّنهم في أدقّ التفاصيل. ما يفرض دوراتٍ تدريبية يقوم بها اللِّسانيون بالموازاة مع دخولهم عالم التخصّص الذي يقصده كلُّ واحِدٍ منهم.

هذا منعطفٌ آخر يشهد على الطابع التجدّدي الذي يرتبِط به مصير كلٍّ مِن اللِّسانيات والمصطلحيات، وينمّ عن عدم وجود شرخٍ بينهما، بل تلاحم بين الحسّ اللّغويّ (الفطري) والتقليد (الصناعي)، من شأنه أن يستميل العقول الناقِدة، فالتقنية قد تحرّك الفِكرة، واللّغة تُغرِقها تواصلياً. لا بأسَ، مع ذلك، مِن استمداد الجزء (المعرفي الإجرائي) المتبقّي من مجالات رافِدة يُعلِمنا بها القائمون على وضع أسس البحث المصطلحي[8].

2. يعكِس **المدخل الثّاني** في ذات الإشكاليّة نشاطاً " ترجمياً "، إذا نظرنا إليه من صفحته الأخرى ـ الأنيقة هذه المرّة ـ نجد الدّرس اللِّساني الغربيّ مَشفوعاً له بأن يتبوّأ في رحابه موقِعَ **المَرجعيّة**، التي خلّفتها دراساتٌ طلائعيّة تعاطتها أوربا وأمريكا على مرّ قرنٍ من الزمن[9]، كلّ واحِدة مِن جهتها الخاصّة لكن بخلفيّتهما الإغريقيّة اللاّتينيّة الجرمانيّة المشتركَة، والتي نشَط في إطارها *التوليدُ التأهيلي* **(Néologie primaire)** الذي اقتضاه واقِع **المُراجعة**.

وقد سبق دي سوسير إلى الإعلان عن همّ المراجعة حين أراد تمييز اللِّسانيات كعلمٍ جديد، فكانت بعضُ صفحات دروسه ملأ بالمعالجات المصطلحيّة مسخَّرة لتفادي كثيراً من التأويلات التي قد

تستتبعها أطروحاته المتميّزة[10]. وأحصى له توليو دي مورو **Tullio De Mauro** سبعةً وثلاثين (37) مصطلحاً استنفرها اللِّساني السويسري لأجل هذا الغرض[11]. إذ كان اللِّساني في وقته يواجه موقِفاً اضطرّه إلى إجراء تلك المعالجاتٍ المصطلحيّة ـ سواء في سياق المراجعات الواعِية وكلّما تسنّت له الفرصة ـ وهو **موقف نقل المعرفة اللّسانيّة المحضة**[12]: هنا يرجع الجسر التواصلي مرّةً أخرى علامةً مميّزةً لتلاقي اللِّسانيات والمصطلحيات.

ومِن الطريف أن ندرك بأنّ دي سوسير كان يعي في جوّ ذلك التواصل بأنّه مقبِلٌ على ضرب قواعد علمٍ في صيغةٍ جديدة. ربّما كان العلمُ متواجِداً، لكنه في صورة غير محدَّدة. فعزم على ذلك بمصطلحاتٍ أرادها غير قابلة للتصرّف وغير ممنوعة مِن الاستِقرار، بوصفها لم تعد رهن التحقّق. وهو ما لفت انتباه معاصِريه. فقد نقلنا عن فرنسوا غودان (**François Gaudin**) خبراً يورِد فيه التقرير الذي أدلى به جيل فندريس (**Jules Vendryès**) عن دروس في اللِّسانيات العامة[13]، وهو يرى فيه فهماً دقيقاً للمفاهيم التي ميّزها دي سوسير بل فهماً أكثر عمقاً من ذلك الذي انتقل عن طريق أنطوان مايي من حيث هو وريث الدرس اللِّساني السوسيري. وحرص غودان أن يوضِّح كيف أنّ فندريس لم يستسغ بعض المصطلحات السوسيريّة وعلّق عليها بالنقد، وأورد غودان منها مصطلح (**Linguistique synchronique**) الذي فضّل استِبدال به مصطلح (**Idio-synchronique**).

ويترتّب عن فِعل المراجعة عملٌ مَسّ الجهازَ المصطلحي بأسرِه لهذا نطرح هنا تساؤلٌ ـ سبق أن طرحناه في سياق شبيه ـ لماذا اللّجوء إلى اللّغة الواصفة الّتي يُفسَح لَها المجال في رحاب **المقاربة اللّفظيّة والمقاربة المفهوميّة؟** أيرجع إلى عجز في مصطلحيّة العلم الواصِف ؟ هنا نتساءل مرّة أخرى: هل يمكن حقّاً تفعيل من جديد

إمكانيّة **المقاربة اللّفظيّة والمقاربة المفهوميّة** في **تعليميّة اللّغات؟** إذ ما جدوى استعمال مفاهيم جديدة من غير إردافها بتعديلات أساسيّة في الممارسات التّعليميّة وعلى مستوى التّسميّات؟ ثمّ ألا يجدُر تسجيل ذلك الـتّمايُز الحاصِل بِواسِطة تسميّةٍ مُغايِرة لِما سبق الاطِّلاع عليه ؟[14]

وهذا الجانب التَّرجمي ـ المنظور إليه من منطق الواجِهة العربيّة ـ فتح فيما بعد أبواب الحوار بين ضفّتيْ المحيط الأطلسي، بينما تُطالَب في رحابه الاجتهاداتُ العربيّةُ المتعاقِبة بأن تَنحو نَحوَ ذلك الدرس المؤسِّس، الذي يبدو ناضجا بفضل تلك **المولَّدات التأهيليّة (Néologismes primaires)**.

وترتّب عن هذا الواقِع ثلاثي الأطراف في المرحلة الأولى، نوعٌ آخر من التوليد يشهد **اختباراً صعباً** على المستوى العربي، يُدعى *التوليد التر*جمي **(Néologie traductive)**[15]. علماً أنّ لا وسعَ لهذا التوليد أن يحذو حذوَ قرينه الغربي بكلِّ تفاصيله، بل حسبه أن يثبت على ذلك الاختبار؛ نظراً ـ أوّلاً ـ لسبق وجود هذا الأخير عليه، وثانياً ـ لسياق ظهوره المختلف: وهو نقل جوانب من الدّرس اللِّساني الغربي معرِفةً ومنهجاً. بالتالي يُعدُّ هذا *التوليد التر*جمي **من صميم الواقع اللّساني العربي**، الذي مِن أخطاء الحساب أن يبادَر إلى العمل في إطاره من باب النافلة أو كمجرّد ردّة فعلٍ لا يُنزَل منزلة سواها.

لهذا ستمارِس المصطلحياتُ دورَها في خصوص المدخل الثاني في الإشكاليّة، كآلية فحصٍ ومراقبة، تشمل عمليّاتٍ مصطلحيّة: كالمقابلة والشرح والتعريف والتوليد ..الخ، ومظاهِر مصطلحيّة كالتخصيص والتعميم ..الخ. سبق لدراساتٍ أكاديميّة أن حاولت الإحاطة بها بعدما أثبتت عمليّا رسوخها في اللِّسانيات وعمدت إلى احتوائها نظريّا[16].

في الأخير سترتمي أطرافُ التّطبيق المُصطلحي أيضاً في حيّزٍ علميّ (نظريٍّ) وفق ما يرسمه هذان المدخلان اللّذان يمسّان اللِّسانيات مهما تكن اللّغة المكتوب بها وعليها، ويتّصِلان باللِّسانيات التي تُحرَّر بالعربيّة وتَضطلع بها. غير أنّ الإمعان في دراسة ما اكتنف الدّرس اللِّساني الغربي خليقٌ بأن يُحسِّس المرء بأنّ هذا الأخير تأسّس هو الآخر على معالجاتٍ مصطلحيّة محتوِية. فبالتالي، من شأن هذا التّطبيق أن ينسف ميزة الفرادة العربيّة في شأن امتزاج اللّسانيات بالتحليلات المصطلحيّة، والتي كان يُعتَقَد بأنّها خاصيةٌ يتحلّى بها الدّرس اللِّساني العربي فحسب[17]. وإن كان مِن الصّعب إنكار **الفردية** التي شاعت في غياب **المصطلح القياسي**، فتمخّضت عن تلك الفرديّة مشكلةُ التباين وعدم توخّي الدقة في الترجمة. لكن هذا الواقِع الذي يتراوَح بين اللاّنقل الحرفي واللاّتوليد التأهيلي، ينمّ عن إرادة في الاحتواء. كما لا ننسى أنّه ثمّة محاولات تَظهر من حينٍ لآخر من شأنها أن تلغي دور الانطباعية في تقييم ووضع التراجم سعياً إلى وضع معجم قياسي للمصطلحات اللّغوية[18].

1.1.1 حاجة البحث اللساني إلى النَّقد:

أما *حاجة البحث اللِّساني إلى ممارسة النقد في مصراع المصطلحيات*، فيمكن تمييزها بتعميمها أوّلاً على اللِّسانيات حيث ترتسِم في ثناياها تداخلاتُها مع هذه المصطلحيات الموجّهة ـ ولاسيما على مستوى الحالة العربيّة ـ لهذا أقبلنا على تسطير تلك الحاجة كما تعكسها نصوصٌ لسانيّة سبق أصحابُها إلى التطبيق المصطلحي، نعرض معالم هذا التطبيق من الزاوية النقديّة ضمن العناصر أدناه.

سنلاحِظ أنّ التفات اللِّسانيين أنفسهم إلى مصطلحاتهم ومصطلحات غيرهم هو ما يسهم في غالب الأحيان في نحت منعطفاتٍ

تتطوّر وفقها اللِّسانيات ويجنبها التطور الخطي. لهذا لم نهتم بتبادل اللسايين أصنافاً من النقد يمس المفهوم، فالقضايا الكبرى المركَّز عليها، هي:

1.1.1.1 تفريع اللّسانيات وترتيباتها المصطلحيّة:

مِن بين القضايا التي وقف لها التطبيقُ المصطلحي بالمرصاد ـ نشدِّد على التطبيق المواكِب لحراك اللِّسانيات ـ هو كلُّ ما مِن شأنه أن يزيد مِن نموّ التشعّبات التسمويّة زيادة مشروعة أو زيادة غير مؤسَّسة؛ حيث لاحَظ بعضُ اللِّسانيين أنّ حَدَث تفريع اللّسانيات إلى فروعٍ لم يسبق لها عهدٌ بها قد لا يُجدي نفعاً إذا اكتفى أتباعُه بتغيير تسمياتٍ وتعديلها واحِدة تلو أخرى إلى غاية نشوء الفرع المزعوم أو المنشود[19].

يحصل هذا التفريعُ تحت إلحاح ما يُدعى وتواجُدها ضمن مجالاتٍ معرفيّة متنوّعة، ويقع أيضًا بإيحاء من بعض الباحِثين المجتهِدين المستعمِلين لتسميات كـ *علوم اللِّسان* المُغرية. والنتيجة المنطقيّة (النظريّة) التي سنختبرها عملياً بتحليلها أدناه والتي تترتّب عن مثل هذا التصرّف القسري هو **التضخّم التسموي والتكرار المفهومي**. كما يقع الإكثارُ من التسميات على حساب المفهوم. ويشهد على أنّ هذا قد يعرقل مسيرة العلم إن لم نقل يودي به، ما يشيع في الجهات الإعلاميّة، أو المداخلات العلميّة والتوعويّة الآنية من استصعاب المرور على الإحاطة بالمفهوم المقصود نظراً للضرورات التي يُلحّ عليها ذلك التضخّم التسموي، لهذا يتخلّل الحديث عن التسميات أوصافٌ توحي بالحرج، من هذا القبيل: **« dans la littérature » linguistique**، في *فلسفات* أو في *أدبيات* اللِّسانيات، هكذا يُساء إلى الفلسفة والأدب من حيث لا يدري الواحِد. لاحِظ هذه العيّنة التي اقتبسناها من موسوعة ***Encarta*** الإلكترونية:

« Outre *embrayeurs*, on peut rencontrer dans la « littérature » linguistique les termes *déictiques, indicateurs, indices,* pour désigner les éléments dont il est ici question »[20].

ويعكس هذا الحرج ما قام به ياكوبسون حين:

« Pour employer la distinction entre *structure latente* et *structure apparente*, aujourd'hui courante dans la phraséologie linguistique »[21].

أ. لسانيات بلا جدوى:

لهذا فلم يحتضن ذلك التفريعَ جميعُ اللّسانيين بذات الحفاوة على الرغم من الطموح الذي يصدر بدافعه؛ بل هناك مَن وقف موقِف المشكِّك في جدوى بعض الفروع اللّسانية، فإذا أخذنا مثالَ الفرع الذي يمكِن أن يَزعم أصحابُه بأنّه قد نشأ بمناسبة عقد قرانٍ بين علم النفس واللّسانيات تحت دواعٍ تطبيقيّة مرتبِطة بالبيداغوجيا والتعليم، فهما مجالان - عند نوام تشومسكي(1928 -) **Noam Chomsky** - لا يملكان مفاتيحَ يُفتَحُ بها عالَمُ التربية وتعليم اللّغات تسمح بإقامة *العلم الهجين* الذي طالما استهدفه المتحمّسون له. فكما يقول: "من سوابق الأحداث إعلان وجود معرفة نظريّة تُسخَّر كمرعى تُراعى فيه صناعاتُ اللّغات"[22]: لهذا أخذ يندِّد في ذات السياق باصطناع تسميّة *اللّسانيات التطبيقيّة* أو أشياء من هذا القبيل. سجّل التنديد في مقالٍ احتفظ براهنيّته، بل أصبح يعدّ بمثابة بيانٍ تحذيريٍّ ضدّ " لسانياتٍ تطبيقيّةٍ " حالِمة وجوفاء ومقطوعة الصلة باللّغات التي تتطلّب مجهودات عمليّة ضعيفة الصلة بعلمها المنشود[23]. غير أنّ ما أدلى به تشومسكي "كفّل لمقاله أن يلقى رواجًا بفعل ما أثاره مِن نقاشٍ عاصِفٍ حول مفارقة

اللّسانيات التطبيقيّة في الأوساط العلميّة أكثر مِمّا عُرِف برصده لوضعيّة تلك اللّسانيات رصدًا حقيقيًّا"[24].

لعلّ مثل تلك الضجّة المصطنعة هي التي فتحت المجال لسواه ليقترح تسمياتٍ من قبيل *تعليميّة اللّغة*، نعرف أنّ الباحِثين العرب حُملوا حملاً على أن يخوضوا في هذا الموضوع، ومن باب التقليد إلى حدِّ إنشاء ما أصبح يُدعى *اللّسانيات التعليميّة*، لهذا نتساءل: هل يوجد علمٌ لساني يُطلَق عليه هذا الاسم، حتى ولو قلنا: *اللّسانيات والتعليميّة*، فماذا يعني هذا المصطلح في اللّغة العربيّة ؟

يرجع التأثيل اللّغوي للمصطلح المتداول في الدّرس التعليميّ عند الغرب إلى الاشتقاق الإغريقيّ **(Didactikos)** الذي جاء من الأصل **(Didaskein)**، وهو يدلّ على مجرّد "تعلّم" **« Enseignement »** وتكوين[25]. وإذا انصرفنا إلى معجمٍ يعير الاعتبار لتلخيص مفاهيم العلوم الاجتماعيّة بتداخلها تداخلاً يسيرًا أو كثيرًا، نجده يسند إلى مصطلح **(Didactique)** مفهومًا يجمع بين فنٍّ (صناعة) وعلمٍ يُعنى بالتعليم، كما أعدّه في معناه الضيّق منهجيّةً في التعليم[26].

إنّ المركَّب النعتيّ " اللسانيات التعليميّة "، رغم الطابع الافتعالي الذي قد يرمى به كلُّ مَن يتبنّاه، مصطلحٌ وُضِع في اللّغة العربيّة ليقابَل به المصطلح الغربي المشهور بالتركيب الفرنسيّ الآتي: **(La didactique des langues)**، وينهض بما ينهض به هذا الأخير من الدلالات المخزونة والمحفورة في جسد تسمية *didactique* العريقة الذاهبة في جذور الحضارة الإغريقيّة والحضارة الرومانية اللاّتينيّة كما سبق أن أشرنا إليه أعلاه؛ مع الإقرار بوجود علامات فارِقة بين ما تجذّر في العالم الغربيّ من خلال هذه التسمية العريقة الحديثة في آن

واحد أي (**La didactique des langues**)، وبين ما يقع في صلب المشروع الذي يُطمح إلى إقامته في تقاليد اللّغة العربيّة، وهي فوارق لا غنى لنا من الوقوف عندهما.

فالطابع الافتعالي المفترَض ونيّة العمل على مشروع بادٍ في الأفق، كلُّ ذلك وغيرُه مِن العوامل، هو ما ترتّبت عنه **تعدّديّة مصطلحيّة** قد نصادف مَن يحكم عليها بالتضخمّ المصطلحيّ الفادح تاركًا الأحكام المتعلِّقة بشرعيّة الدّرس التعليميّ لأهلها المتخصِّصين في قضايا السياسات التعليميّة، فمن تلك المصطلحات التي سبقت مصطلح *اللّسانيات التعليميّة* إلى الوجود نجد البعض يعمد إلى تجربة ترجمة العبارة الفرنسيّة الآنفة ذكرُها ترجمة حرفيّة فيستعمل معها مصطلح (تعليميّة اللّغات)[27] بتفريع مصدرٍ صناعيٍّ من مصدر (تعليم) ثمّ إضافته إلى اسم جنس (اللّغة) بصيغة الجمع، لا نعدم استعمالاتٍ غير هذه مِن قبيل (صناعة تعليم اللّغات)[28]، ونُلفي آخرين يستعملون المركَّب الثلاثيّ (علم تعليم اللّغات)، وهناك مَن يكتفي بتسمية (تعليم اللّغة)[29]، ثمّة من يُفرد مستعملاً (تعليميات) أو (تعليمية)[30] بكلِّ اختصار حتّى حين يتعلّق الأمرُ باللّغات؛ كما مزج البعضُ بين الترجمة وذلك بتسخير الإضافة: إضافة كلمة " علم " إلى كلمة " تدريس " هذه المرّة، أو التعريب الجزئيّ بالقول علم التدريس (الديداكتيك)[31].

وهناك من يلجأ مرّة أخرى إلى التركيب الثلاثي (علم تعليم العربية) بتخصيص اللّغة كما سلكه " مخبر علم تعليم العربية " الذي تأسّس في 2003 بالمدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانيّة ببوزريعة (الجزائر) والذي لسان حاله هو مجلّة العربيّة. ولمّا كانت اللّسانيات هي المجال الأهمّ الذي يتناول موضوع اللّغة والأدنى إلى المجال المعني بتعليمها وبنظريات هذا الأخير ومناهجه وفنياته وطرائقه أضحى من المناسب جدًّا أن تقرضه اللّسانيات حتّى التسمية.

فنحصل بذلك على مصطلحٍ مُركّب تركيبًا نعتيًّا إذ قُيِّد بِنعت (تعليميّة) ◄ لسانيات تعليميّة.

ولا حاجةَ لنا إلى التدقيق باصطناع تسمية " شامِلة بالقول مثلاً: (لسانيات تعليميّة اللّغات)، فهو مِن الناحية التركيبيّة سليمٌ، لكِن ما يُطاق مِن الإطناب في جمل ومركَّبات اللّغة العادية قد لا يسلَم القياس عليه في مقامات المصطلح، ثمّ حسبنا مفردة لسانيات التي ـ كما أفدنا أعلاه ـ متضمِّنة لدلالات " العلم و" الموضوع ".

كما مال البعضُ الآخر إلى إحياء القاعدة القياسيّة بتفضيلهم تسميّة (التعليميات)[32]، وهو مصطلحٌ مَبنيٌّ قيّاسًا على اللّسانيّات والريّاضيّات والصّوتيّات.

وأسطورة العلم الربان (اللِّسانيات) لا تنتهي ما دام حتى الفلاسفة أصبحوا في فترةٍ التوهّج اللِّساني يتعرّفون على مصطلحِهم الفلسفيّ فيما تخلّل الدرس اللّسانيّ من قضايا مشتركة أو يستشفّون مفهومًا من مفاهيمهم من خلال استعمالات اللّسانيين لمصطلحاتهم، ولا نستغرب خلال الموضة التي اجتاحت أوربا أن نجد مؤتمراتٍ تعقد حول موضوعٍ فلسفيٍّ يشارك فيه اللّسانيون وآخر يطرق قضيّة لسانيّة يساهم فيها الفلاسِفة[33]. بيد أنّ إقامة الحدود بين الميدانين أمرٌ لا يفقد راهنيّته. لأنّه مِن طرائف الأشياء أن نجد المحتكّين بهذه اللِّسانيات والوافِدين إليها من الخارج يثقون فيها أحياناً ثقةً عمياء فيجعلونها أداةً تحليليّة ذات فعالية. ولا يزالون يتوسّلون بها حتى أعلن بعض اللِّسانيين المتحفِّظين أنّه لا ينبغي التمسّك بالحدود اللّغويّة كقوالب تحفظ المعاني وتبنيها، لقد أوضح أسوالد ديكرو (**Oswald Ducrot**) أثناء نقده لمقالٍ لـ **J.-L Gardies** أنّ "اعتماد تحليل اللّغة الصوريّة في تعليل الحجاج الفلسفيّ أمرٌ فيه خطورة على اللِّسانيين واجب تشخيصها"[34]. فهذا

التنبيه المتحفِّظ وذلك التهوّر، يؤكِّدان مِن جهةٍ أخرى أنّ الاجتهادات التي تؤدّى في رحاب اللِّسانيات تظلّ مفيدة في غالب الأوقات.

ب. بدعة علوم اللِّسان:

كما وُجِد مَن استأنس بتفريع اللِّسانيات إلى فروعٍ وُجِد مَن استخفّ ببدعة " علوم " اللّسان (بصيغة الجمع)، التي تَصدُرُ عنها تلك الفروع أو ما صار يُسمّى عن جدارة في ظرف إنشاء تكوينٍ جامعيٍ بـ (**Les sciences du langage**). فهذا أنطوان كيليُولي (**Antoine Culioli**) يصف فروعًا مثل " اللّسانيات النفسيّة " و" اللّسانيات الاجتماعيّة " وحتّى " فلسفة اللّغة " وكذلك " تحليل الخِطاب " بما "يُعمَد إلى إفاضته في قاع*كيس* علوم اللّسان"[35].

صدَر هذا الحكمُ عن عالِمٍ كرَّسَ بحثَه اللّساني لأحداث لِسانيّة خارِجة عن المَألوف وكان باعِث مَشروع **لسانيات التلفّظ** ـ وإن كان من المطمورين لكونه حاضر أكثر مما نشر[36] ـ ومع ذلك لم يسمح لنفسه أن يَبتَدع تسميةً جديدةً زائدةً على السَّائِد في العلم الذي عمل في إطاره. إذ اكتفى بأن حدّد مرّة أخرى موضوع " لسانياته " بالقول: *لسانيات التلفُّظ*، فأسقط ما عهده الناسُ من اللسانيات على الأمر القديم الجديد وهو (التلفُّظ)، بعدما ألحّ على زاوية الاستِشراف تحفّظاً بكلمة (*Pour* = نحو) مِن باب إطلاق المَشروع[37].

وهذا الصنيع لا يتنافى مع ما قد يبدو أنّه تصرّفٌ نقيضٌ لما سلكه أوزوالد ديكرو (**Oswald Ducrot**) في جسّ نبض الواقِع اللِّساني المتواجد إلى حين تسمية القاموس الذي تعاون مرّةً بتمييز مشاركة تودوروف[38] ومرّةً أخرى بمعيّة جان ماري سشايفر[39] ـ أو تعاونوا ـ في إنجازه بغرض رصد المادّة اللِّسانيّة، بـ القاموس المَوسوعيّ (الجديد) لعلوم اللّسان؛ حيث ـ كما يلاحَظ ـ ورَدَ مصطلحُ

علوم اللّسان بصيغة الجمع، واتّخذه القاموس " الموسوعي " بكلِّ جدارة مرّةً أخرى منذ الصفحة الواجِهة[40]. ويتولّى مقدِّم القاموس بتفسير خلوّ تصرّفهم من أيّ تناقض ـ وهو تفسير لا يرقى على كلٍّ، إلى غاية الانسجام الكلّي ـ بقوله:

"وإذا كانت كلمة اللِّسان إذن مأخوذة هنا بالمعنى الضيق، فإنّ تعدديّة العلوم تسجِّل، على العكس من ذلك، رغبةً بالانفتاح هي آنية أكثر من أيِّ وقتٍ مضى. ونحن لم نشأ في أيِّ وقتٍ من الأوقات، أن نفصل دراسة اللّغة عن دراسة إنتاجها ـ ويجب أن يفهم من هذا في الوقت نفسه عمل اللِّسان (ومن هنا يأتي المكان المعطى للتعبير، وللأعمال اللِّسانيّة"[41].

فنجد هنا تحديداً صريحاً للأسباب التي حملت المعجميين المصطلحيين على اعتماد رصدٍ قام بتفريع اللِّسانيات إلى علوم، وهي ما يمكن جمعه في أمريْن: عمل اللّغة

لكي يُحكِم سيطرتَه على،

حيث يضم تصنيفاً لأكثر من مدخل كتسمياتٍ ومفاهيم لا تعدم نوعاً مِن الاستِقرار في واقِع الاستعمال اللِّساني ثمّ تُعاد برمَّتها في الطبعة المنقَّحة كمصطلحات صارت سارية المفعول من ناحية التسمية ومتطوّرة من حيث المفهوم، يرصد لنا التحوّلات في سياق ، وما يربط بين طرفيْ هذا الحديث هو[42]. وبالموازاة حدَث في خضم هذا التحوّل اضطرابٌ

يهمّ في هذا الصدد أن نشير من موقِع اختصاصنا المصطلحي إلى الكيفيّة التي عالج بها المصطلحيون الواقع، الذي أضفى صيغة

الجمع على العلم الذي يعالج اللغة، فوجدوا التفاعلَ سبباً مِن أسباب الجمع:

« **LA LINGUISTIQUE DE I'INTERACTION**

L'irruption des thématiques de 1'autre, du même et du prochain dans les sciences du langage dessine sans aucun doute le visage de la linguistique de 1'interaction, dont le succès dans les années 1980 a été considérable, sous les formes notamment de 1'analyse de conversation, et des communications interpersonnelles. Les travaux menés dans cette orientation ont eu tendance à livrer une version « domestique » des interactions, en s'intéressant parfois à des échanges ordinaires dépourvus d'enjeux patents. A grands traits, on peut voir là une influence prépondérante de 1'approche de Goffman.

Nous nous intéresserons ici plus particulièrement à un autre courant, qui a puisé son inspiration dans les écrits de Bakhtine-Volochinov. La première thèse que nous en retiendrons est que la structuration sémantique de tout énoncé est fondamentalement dialogique, quand bien même sa forme discursive n'est pas interlocutive. II s'agit aujourd'hui quasiment d'un lieu commun en sociolinguistique, mais on peut en tirer profit en l'introduisant dans 1'étude des faits terminologiques ; il s'agit de poser un regard différent en changeant d'oculaire, puisque nos concepts construisent le réel étudié. Avant la démarche, 1'optique ; mieux voir avant de se mettre en

route »[43].

فنلاحِظ هنا مصطلحيّة[44] خاصّة في رصد الظاهِرة المدروسة، تقوم على خلق أبعاد تُذكِّرنا بصنيع عبد السلام المسدي عندما يتمثّل خطوطاً موازية يخطّها وتنتهي بالمفهوم إلى التوسّع[45]، إذا أطلِق القياس المخطوط يذهب الذهنُ إلى المفهوم عن طريق الإيحاء والاقتران كالآتي:

فيضان موضوعات تتعلّق بـ الغير.

ويتّخذ الطابعُ التعدّدي للعلم اللِّساني مَنحىً إحيائيّاً عند بعض الدارسين العرب، حيث لا يتردّدون في إدراج أعمال اللّغويين العرب القدامى تحت اسم *اللِّسانيات*، على الرغم من دلالة هذه التسمية ووضوحها على الأقلّ مقابل اللّفظ الفرنسي **(Linguistique)** يقول المنصف عاشور: "فمنذ المنطلق مع إمام اللِّسانيات العربيّة سيبويه"[46]. وتستعمَل نفس التسمية الحديثة أي *اللِّسانيات* للإحالة على أعمال اللغويين العرب أمثال ابن جني والفارسي الجرجاني[47].

إنّ تمديد رقعة اللِّسانيات يفرض دائماً تنويع الزوايا، مما يؤدّي إلى الإفراط في وضع معايير للدراسة قد يخلط بعض المتلقّين للدرس اللِّساني، بينها وبين الأحداث اللّغويّة التي يجسّدها واقِع استعمالها، لهذا فإنّ بعضَ المتخصّصين في اللّسانيات الاجتماعيّة الأمريكيّين يفرّقون بين الازدواجيّة اللّغوي والثّنائيّة اللّغويّة إذ يشترطون للحديث عن الأخيرة عنصر الجماعة اللّغويّة التي ينتمي إليها مَن يمثِّل ظاهِرة الثّنائيّة اللّغويّة[48]. فهل هذا الاشتراط الذي يقوم مقام المعيار هو موجودٌ بالفعل أم بالقوّة ؟ أي هل يمثِّل حقيقة متواجِدة أم تندرج في العالَم

الافتراضي () الذي يرسمه الدارِس لنفسه ولغيره لعلّ المفاهيم تتّضح معها وتتميّز لوحدها إثر الاحتكام إلى أحكامها.

لا ينبغي التغافل عن كون ظاهِرة التفريع إلى ما هو تطبيقي وما هو نظري، لم تبرح الساحة من دون عواقب. إنّ وضوح الحدود بين ما هو تقني وما هو غير تقني لا يتحقّق حتّى يستتبِع جزءاً كبيراً من التغيير يمسّ جزءاً من التسميات لكي لا يُفرَغ محتوى أحدهما في الآخر. لا، يُقصَد بصناعة المعاجم تلك التّقنيّة الّتي يُعتدّ بها في تأليف المعاجم والتّحليل اللّسانيّ لتلك التّقنيّة. فهكذا حسب جون ديبوا يظلّ المصطلح مبهمًا إذ إنّ المعجميّ قد يعني ذلك اللّسانيّ الّذي يدرس صناعة المعاجم ومُحرِّر المعجم[49]. لا نقصد إلى هذه المسألة من أجل البحث في التسمية على مستوى الدرس اللِّساني العربي وما يشيع فيه من الاختلافات (المفرداتية، المعجمية، علم متن اللّغة، ..الخ).

وإذا كان هذا صحيحاً فيما يخصّ تفريع " علم " اللِّسان وتنويع موضوعه، فهو أصحّ إذا ما انطلق الواحِد ينظر من منظور الميدان التي تعدّت إليها " علوم اللِّسان " هي ما لا يطمئنّ إليه جميع النقّاد، فهذا عبد الله الغذّامي: "والنّص الإبداعي ـ عادة ـ يتجاوز هذه المشكلة بمجرّد اختراقه للاصطلاح السّائد، وهذا التّجاوز الإبداعي هو تأسيس لنظام جديد ينبثق من داخل النّص تتحرّك به الدّوال نحو مدلولات تتشكّل كناتج إبداعي لعلاقات الدّوال بعضها مع بعض، فهي إذًا واقع مبني لا يسبق النّص ولا يلحق به، وإنّما ينتج عنه"[50]. لأنّ النقد يبحث عن وسائله، لا يُريد أن يُرَغ من محتواه.

ب. أوهام المدارس اللِّسانيّة:

إذا كان جفري سامسون (Geofrey Sampson) لا يزال حريصاً على تبيان أنّه من المتعذِّر فنياً في كتابٍ احتوى عدداً بسيطاً من

فصولٍ في مجال المدارس اللّسانيّة وبحجم كتابه (Schools of Linguistics : Competition and Evaluation): "أن يرسم أكثر من صورة عريضة وعامّة لاتجاهات الفكر اللّساني التي تحظى بموافقة مجموعة كبيرة من علماء اللّغة"[51]، ومن حسن الحظّ فإنَّ العلماء لا يندرجون ضمن فئاتٍ محدَّدة[52]. بيدَ أنّه ثمّة مَن يرى أنّ المذاهب مجرّد أوهام إذ أنّ القضيّة لا تتعدّى حدود اختلافات في المصطلحات وطرق تقسيم مباحث اللّسانيّات، ويشير رومان ياكوبسون إلى جزء من هذه الظاهِرة بالقول:

"[...] وفي الحقيقة، فإنّ معظم التعارض الحديث يقوم، إلى حد ما، على الاختلاف في المصطلحات وأسلوب الطرح، ويقوم، إلى حد ما، على تصنيف مختلف للمشكلات اللِّسانية التي اختارها العلماء وأشاروا إليها، أو فرق من الباحثين الذين وجدوها ملحّة ومهمة. إن مثل هذا الانتقاء يعادل، أحيانًا، ولادة عسيرة للبحث، أو امتناعًا عن الموضوعات التي كانت قد استبعدت"[53].

وقد جاءت الملاحظة ذاتها ضمن: حيث يستدرك بعد إقرار وجود الاختلاف التي يسميها *معتقدات طائفية*، ما يبيّن رفضَه اللاّذع لها كما هي عليه، قائلاً:

« Cependant, un examen minutieux et objectif de toutes ces croyances sectaires et de toutes ces polémiques véhémentes fait apparaître un ensemble essentiellement monolithique sous les divergences frappantes des termes, des formules et des artifices techniques »[54].

وعليه يستنتج النتيجة المفزِعة الآتية ـ وهي التي نستعرض معالمها في هذا التحليل المبني على أمثلة من اللِّسانيات، وهو يُسخِّر

كذلك مثاله الذي يشغِله، أي (structure latente et structure apparente):

« Pour employer la distinction entre structure latente et structure apparente, aujourd'hui courante dans la phraséologie linguistique, on peut affirmer que la plupart de ces contradictions prétendument inconciliables semblent être limitées à la surface de notre science, tandis que, dans ses fondations profondes, la linguistique des dernières décennies révèle une remarquable uniformité »[55]

ولكي نستوعِب جيّداً دلالات هذه الملاحظة والموضِع الذي تريد أن تأخذ بيدنا إليه، فاللّوم الملقى على أولئك الذين ، لأنّه عقَّب مظهِراً مدى تفاؤله:

« Cette unité des tendances de base est particulièrement frappante si on la compare aux principes très hétérogènes qui caractérisaient la linguistique de certaines époques antérieures, à savoir du XIX^e^ siècle et les premières années du XX^e^ »[56] .

وباستِكمال هذه الفقرات تتضح الرؤية التي يريد أن يرسمها ياكوبسون، وهي تقوم على إظهار مظاهر التنوّع والتفرّع المذمومين، وهي:

- ✓الاختلاف في التسميات
- ✓معايير التصنيف المتذبذبة لدى الباحِث الواحِد
- ✓تضييع الوقت في سجال مذهبيّ لا يسوده سوى الخلاف

✓نزوة إنشاء المذاهب والمدارس

فهذه المظاهِر الأربعة تشكِّل الجرعة الزائدة التي تصيب اللِّسانيات بالتخمة المصطلحيّة. ثمّ إنّه من الجدير أن يتّم النظر في أمر التّفرُّع اللّساني إلى مدارس بِمعزلٍ عن المُعتبرات الشخصية للِّسانيين ـ منظِّرين ومطبِّقين ـ وبِغضِّ النّظر عن المُعطيات المُتولّدة عن توسيع الرّقعة المُمتدّة إلى العوالم الفرديّة والعوامل الاجتِماعيّة حتّى لا تشملها. وإذا كان لا بدَّ للباحِث المصنِّف الذي يؤرِّخ للّسانيات ويرتاد عالَم اللّسانيين وآرائهم ونظرياتهم ورؤاهم واتجاهاتهم أن يجهر بآرائه الشخصية حول شتى الموضوعات التي يعرض لها فعليه أن يتجنّب الخلط بين آرائه وآراء مختلف الكتاب الذين يعرض لهم، ونجد هذا التحفّظ متوفِّراً عند أحد الذين اضطلعوا بمهمّة عرض المدارس اللّسانية وهو جفري سامسون الذي أشار بنفسِه إلى هذه النقطة[57].

ثمّ إنّ المُتفقِّي لِلخلفيّة المَعرفيّة المُتواجِدة وراءَ البحث اللِّسانيّ يتبيّن حقائقَ يُمكْن أن يُشارَك فيها عالَماً من المفكِّرين إلى حدٍّ يجوز معه أن تنطبِق نظرياتُه ومناهجه وزواياه على المنطِق والرّياضيّات مثلاً.

وفي الأخير وتعقيباً على الملاحظتين السابِقتين، نشدِّد على أهميّة الوقوف على الاتّجاهات والتيارات بل والمدارِس (إذا وُجِدت) لأنّ ذلك لا ينبع من مجرّد الميل إلى التصنيف (المفاهيم والرواد والتواريخ) بقدر ما يتيح فرص رسم الطريق مجدّداً أمام العلم المعني به على ضوء ما أصبح اختصاصاً " المدارس اللّسانية " منتشِراً في كثيرٍ من الجامعات. ثمّ إنّ هذا العمل لا يعدو أن يكون نوعاً من الأبحاث التي يصنعها الابستيمولوجيون في إطار أعمالهم الابستيمولجية التي تحظى بإجماع المفكِّرين على أهميّتها أو ما يدعى نظريّة المعرفة[58]، وهي

عبارة عن قراءة أو إعادة قراءة الأعمال الفِكريّة والفكرويّة، والنّظر في أسُسها النّظريّة وانعكاساتها مِن حيث التّطبيق والعلاقات الّتي تجعلها تتعدّى إلى غيرها مِن المجالات المعرفيّة؛ ففيها الجانب التأريخيّ التأصيليّ، والنقديّ التّنظيميّ؛ فهو لم يشَأ الاعتصامَ كثيرًا بالحدود الملقاة على مساحات المعرفة الإنسانيّة والتي رسمت لكلّ عالمٍ مجالَه.

ويمكن تفسير هذا الميل إلى تجميع في مدارس:

✓ اتّساع الرّقعة حيث انتشرت الدّراسات اللّسانيّة السّاعية إلى بث الوعي النّظريّ والمنهجيّ. فتأثّرت اللّسانيات في حدود هذا السعي إلى المزيد من الحسِّ العلميّ، كما حدث تأثير معاكِس أي مِن اللّسانيّات نحو غيرها مِن الفروع المعرفيّة حيث "اقتحمت [اللِّسانيّات] الأدبَ والتّاريخَ وعِلمَ النّفس وعِلمَ الاجتِماع ثمّ اتّجهت صوبَ العُلوم الصّحيحة فاستوعبت عُلومَ الإحصاء ومَبادئ التّشكيل البيانيّ ومَبادئ الإخبار والتّحكيم الآليّ"[59].

✓ اختلاف المشارب والمصادر المعرفيّة والاتّجاهات الفلسفيّة على وجه الخصوص فمثلاً نظريّة التّحليل التّكوينيّ الدّلاليّ في علم الدّلالة متأثِّر بالفلسفة. فحسبنا هنا مثال تحيد الموضوع الذي يقتضي الانطِلاق مِن مبدأ نظريّ مُحدّد[60].

✓ هنا يتعيّن تكثيف اللّقاءات بين المشارب التي تنبع من مصدر واحد، مرة أخرى، وقد عرف الفكر اللساني مثل هذا التوجّه حينما التقت الفلسفة وعلم النفس واللّسانيات حول قضيّة العلاقة الرابطة بين الفكر واللغة.

ج. مغالطة تناهي الموضوع:

ولا يُستساغ التغاضي عن ارتباط موضوع اللِّسانيات بالمشاهدة مباشرةً، ولا إبقاء هذا الأمر على حياده وعلى هامش المسؤوليّة؛ وقد أشار أندري مارتيني (André Martinet) إلى هذا الوضع وترتيباته المصطلحيّة الفوريّة واللاّحِقة معاً، من دون أن يقع في الترويج له، فيقوله:

"يتأسّس كلُّ علمٍ على المشاهدة، لكن، ما دام التعقيدُ القائمُ يتعلّق فعلاً بعدم تناهي موضوعه، فلا مجالَ للمشاهدة أن تُعتبَر متناغمة ومستقصية إلاّ إذا اقتصرت على جانبٍ ما من الموضوع"[61].

هذا الكلامُ جزءٌ مقتضبٌ ممّا قاله أندري مارتيني ـ أحد المنظِّرين العارفين لطبيعة الصعوبات التي تحول دون تحديد أيّ علمٍ تحديدًا دقيقًا من غير الإلمام بطبيعة موضوعه وتمييزه تمييزًا جامعًا ومانعًا؛ والحالُ إنّ الدراسات المتعلقة بنظريات اللّغة وبطرائق تحليلها قد طالها التنويع إلى درجةٍ صار يحق لنا معها التساؤل عما يتيح إمكانية جمعها تحت تسمية واحدة. فما هي تلك التسميات المشتركة، ذات الدلالة الكافية التي تقربها من بعضها البعض وتضمها في مجموعة واحدة متميزة ؟

فإذا كان التفريع أمراً محتوماً يستجيب لمقتضى مجال اللِّسانيات المتمدِّد، وموضوعها المرتبِط بالمشاهدة ـ كما أسلفنا ـ فهو يتواجد في وضعٍ لا بدَّ أن تتولّد عنه مجموعة مُصطلحيّة تميل إلى تشكيل مَنظومة مَفهوميّة خاصة بِفرعٍ علميٍّ مُحدّدٍ، ويتعلَّق الأمرُ هنا بالفروع اللِّسانيّة، مِن المَفروض أن يعمد الباحِث اللِّساني حينئذٍ إلى إسناد إلى كل حالة مفهوميّة ما يناسبها من التّسمية ذات أحاديّة المَدلول، تلك التي يستعملها بالفعل جمهور الباحِثين عندما يحيلون إلى المفهوم

المُعنى بِه. أقلّ ما يُمكِن أن يُستفاد مِن ذلِك هو تفادي التّخمة المُصطلحيّة[62].

رغم تواجد المدارس في اللّسانيات، وهو الأمر الذي يُوحي بالاختلاف والمؤدّي إلى نوعٍ من التشتّت في الآراء والتذبذب في النظريات التي يغلب عليها هامش الجدال، فبإمكان تصوّر وتصوير صرحٍ لِلّسانيات (العلم)، وذلك لكي يُسبَق بتعريف النزر الممكن من الشيء الذي يدور حوله النقاش؛ ولإقامة صرح أيّ علم لا بدّ من تحديد دائرة اختصاصه، ومجال دراسته، ويُعتمد في ذلك موقفٌ ابيستمولوجيٌّ[63] مؤصِّلٌ ومؤهِّلٌ وموجِّه من حيث تحديد الموضوع وتحضير المادّة وتنظيمها، وتسليم أمر ذلك الاختصاص لمنهج دقيق وصارم، وكذلك السّعي إلى تحقيق الأهداف المنشودة. ويرافق هذه العمليّة قراءات نقديّة لمجموع إنجازات ذلك العلم، وهي المتلمّسة لهويّته والّتي قد تأتي في مرحلة بعديّة، قد تُلحق به كما يُحتمَل أن يشملها، ويحدث ذلك سواء بدافع التّنظير وجمع الحقائق الموضوعيّة الّتي كلّما توفّرت تحقّق لذلك الاختصاص الطّابع العلميّ، أو طموحًا إلى تأسيس أرضيّة للتّطبيق المحكم. واللّسانيّات باعتبارها علمًا في أمسّ الحاجة إلى مثل هذا التّرتيب.

من غير زعزعة وضوح هذه الفكرة ـ بل عملاً لأجل تثبيتها والتثبّت منها ـ نستحضِر هنا صنعَ كلٍّ مِن أسوالد ديكرو O. Ducrot وتزفيتان تودُروف T. Todorov حينما فضّلا إطلاق صيغة الجمع على " العِلم " المعني باللّغة وعَنوَنا به معجمًا وضِع ليجمع أهمّ المفاهيم التي تقوم عليها اللّسانيات، وهو ما صرّحا به في المقدِّمة، ولم يكن همّهما هو أن يعيداها إلى سابق عهدها، وما نحسبهما يقصدان ذلك، لكن اعترافًا منهما بصعوبة تحديد معالم التوحيد التي يمكن تطبيقُها على مجالٍ كلّ ما يتأتّى إلى مَن يتعاطاه هو مدى تنوّعه، وهذا يشمل حتّى

الذين امتلكوا الخبرة بفعل كثرة المراس؛ لاسيّما إذا قدّرنا استهدافهما الاقتصارَ على المفاهيم المتعلِّقة بـ " اللّغات الطبيعيّة " دون التكثيف منها، ومن غير مراعاة تلك التي يشملها مفهومُ اللّغة بصفتها نظامًا، كاللّغات التوثيقيّة، واعتبار العلوم لغات تتّصف إمّا بالكمال أو النقص، وكذلك الفنون، ولغة الجسم، ولغة الحيوانات..الخ[64].

سارع دومنيك مانجينو في ظلِّ تفاقم إشكاليات الخلق التي أخذت تساور مصطلح *الخطاب* إلى انتقاد استِعمالاتٍ غير متماسِكة، ومن بين المنتقِدين نجد[65]. نستخلص مفهوم " الخطاب " من وسط الاستعمالات المتداوَلة في مختلَف المجالات العلميّة المعنية باللّغة[66]، وكذلك من الخلفيات النقديّة المهتمّة بالفنّ[67]؛ وهي التي تُجمِع على أن تُسنِد إليه ما هو إجراء (Procès) = (تلفّظ) زائد ما هو حصيلة ناتجة عن ذلك الإجراء (Résultat) = (ملفوظ). وهذان القطبان المتشابِكان والمتسايِران يغذّيان بعضهما البعض ويضعان الرواية كخِطاب ضمن مشمولات التواصل الذي يحتكم لقواعد معيّنة ومن شأنه أن يُفرز استعمالاتٍ عدوليّة لا تلبث حتى تلتقِطها أداة تعبيريّة متفرّعة (تابِعة)[68].

وذلك أنّه كثيرًا ما صيغت بعضُ المصطلحات في سياقات تفسير وتفريع لما ورد في أمّهات الكتب اللّسانيّة. فتسمية *نماذج " النحو التوليدي التحويلي "* يُقصَد بها النّظريات النحوية التي اتّخذت من مبادئ ومفاهيم النّحو التوليديّ التحويليّ إطارًا نظريًّا لها، وتشمل عدّة نماذج: بدءًا بـ *أنموذج البنى التركيبيّة* (1957)، الذي كان نحوًا بنويًا توليديًا في أساسه؛ لأنّه أبعد الدلالة في البداية، ولم يتميّز عن النحو البنوي إلاّ بالمفاهيم الجديدة، التي دقّقها في جملة من المصطلحات الإجرائية: كالإبداعية والبنية السطحية والعميقة والتحويلات ..الخ. ثمّ أتبعه سنة 1965 بـ *أنموذج " أوجه النظريّة التركيبيّة "* الذي تميّز بإدخال مستوى الدلالة، بفضل توجيهات أعمال كاتز (J. J. Katz)

وفدور (). وبذلك أصبح هذا الأنموذج متميّزًا بثلاثة مكوّناتٍ هي: المكوّن التركيبي على مستوى البنية العميقة، ومكوّنان تأويليان على مستوى البنية السطحيّة، هما: **المكوّن الدّلالي** و**المكوّن الفونولوجي**، كما هو مبيّن في الشكل الموالي[69]:

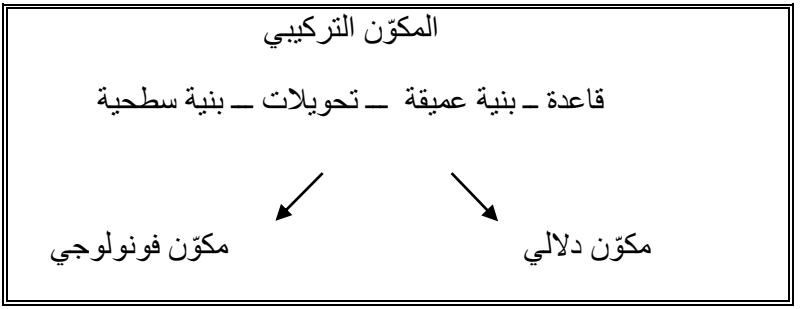

مرسومة رقم (1)

تلك مصطلحاتٌ تُعرِّض المفهومَ الذي بلوره تشومسكي لنقدٍ متشعِّبةٍ سبُله. والسبل تتحوّل لا مَحالةَ إلى مقارباتٍ فرعيّة. وإذا كانت المقارباتُ الجديدة تُسهِم في منح المفهوم نوعًا من الزاد الأوفر الذي يتجه به الوجهة التي تجبر أضرار التشعّب غير المنهجي، فإنّ ما كان ينبغي أن يُرهَن على مراجعات تشومسكي نفسه هو الأولى بالاعتبار، لأنّ الرجل تدرّج في تلك البلورة. وهو ما سيُتوقّع أن يؤدّي إلى تضخيم مشروعه أيضاً. وإن كانت المرجعات قد صُنِعت في الأساس هادِفةً إلى إشراك النحو القديم بعض الهموم التي تتسبّب فيها " ألغاز تشومسكي الأولى ". أمّا ما أثير مِن شكوك حول إمكانية توسيع دائرة أنموذجه وتطبيقه على لغاتٍ دون أخرى، والاحتجاج في ذلك بعدم إحاطة تشومسكي باللّغات التي ينفلت عنها الأنموذج؛ فهو مجرّد شكّ لا يرقى إلى ظنٍّ قاطِع، واحتجاج باطِلٌ مَردود حسب الخطاب المنطقي الذي احتكم إليه تشومسكي.

وقد تجسّد ذلك الخطاب المنطقي المتفِق بقياسات كان تشومسكي يستعملها، في مقابلة أجراها معه مازن الواعر ردّ من خلالها على استفسارات هذا الأخير حول معارضة أندري مارتيني له باسم قصور أنموذجه اللِّساني، وهو قصور متأتٍ حسب أندري مارتيني من استحالة أو صعوبة تطبيقه على اللّغة الفرنسيّة التي لا يعرفها تشومسكي مثلاً أو بالأحرى لم يستشرف اختبارها. وقد أبطل تشومسكي هذه الحجة بتذكير معارضه بما قام به مواطنه الفرنسي من تطبيق النظريّة على الفرنسيّة؛ ثمّ إنّه من الطبيعي أن تفوته لغة بل لغات، بما أنّ نظريّته استنتاجية وليست استقرائيّة. وقد كان من الممكِن أن يشرح الباحِث أسباب هذا التراجع شرحاً علمياً دون أن يتعرّض بالأذى ل، ولكنه يا للأسف آثر أن يسلك السبيل التي يسلكها أكثرنا من الضعاف.

نتذكَّر في هذا الصدد المقدِّمة العربيّة المتحدِّثة عن *أساسيات اللّغة*، ذلك الكتاب الصغير الذي صدره رومان ياكوبسون بمعيّة موريس هالة، حيث ورد فيها أنّه: "ربما لا يوجد كتابٌ صغير الحجم أحدثَ من التأثير في علم اللّغة، ونقل نموذجه إلى بقية الحقول الإنسانية، كمثل التأثير الذي أحدثه كتاب جاكوبسن وهالة: " أساسيات اللّغة ". وبالرغم من صغر الكتاب وانطوائه على مقالتين وحسب، فإنّه مكتوب بلغة مكثّفة توشك كل جملة فيها أن تدّخر مشروعاً كاملاً قابلاً للازدهار في بحث مفصل."[70]

وهذه السمة لم تكن فارِقة في علاقات اللِّسانيات الغربيّة بالدّرس اللِّساني العربي، إذ كما لم تكن وقفاً على اللّسانيات الغربيّة فلم تفارق الدّرس اللِّساني العربي طيلةَ العقود (الاختباريّة) التي كان فيها لزاماً على اللِّسانيات (العربيّة) أن ترتفِق بالتطبيق المصطلحي، وإن كان هذا الأخير لم يكن واعياً بذاته؛ لكن مع فارِقٍ نوعيٍّ[71] يكمن من

جهة في كون هذه الحال الاختباريّة لا تزال مستمرّة في حالة الدّرس اللِّساني العربي، ومن جهةٍ أخرى فإنّ ذات السمة أخذت تنتقل إلى شيء آخر وتأخذ طابع الموضة ـ وهو ما يصعب علينا في وقتنا الآني رصده مما يحدث من حولنا ـ إذ نكاد لا نجد كتاباً يُعنى بالعلم أو الظاهرة أو المفهوم بطريقة ذات صلة باللِّسانيات من دون العناية بتشخيص المشكِلة المصطلحيّة القائمة، ولا نستطيع من اللّحظة الراهنة أن نتنبّأ بما ستؤول إليه هذه الموجة التي تعنى بالظواهر المصطلحيّة.

بيد أنّ القاسم المشترك القائم بين الباحِثين العرب، هو ما سنراه أدناه ضمن مبحث الاجترار والتكرار، حيث نلفي الباحِث اللِّساني العربي يتصرّف كمن استُحِفظ على المفاهيم التي على الرغم من أنّها كادت أن تُصبح من قبيل الثقافة العامّة، فهذا لا يزال يضطرّ كلَّ مرّة إلى إفادتنا بالمعلومة (المفاهيم اللِّسانيّة) مرفَقة بالتوثيق ويحوّل وعيه بمسميات وأسمائها وبمسارات تلك المفاهيم إلى نماذج من التأصيل، نتذكّر هنا هوس باحثين جزائريين هما: عبد الرحمن الحاج صالح بغية التوضيح والتوعية العامة، وعبد المالك مرتاض سالِكاً سبيل التحقيق والتصحيح.

وفي إطار اهتمامنا بالبحث المصطلحي الذي يحاول تفسير الظواهر بتسخير ما تمتدّ إليه الظواهر المصطلحيّة عَنَت لنا إمكانية ربط ذلك بالثقافة العربيّة الميالة إلى الالتفات إلى الوراء، واستصدار الأحكام وفق ملَكة الحفظ، من باب ما يُحفَظ في سجلّ لم يعد له شأن يغنيه، وهذا قد لا يدلّ على العجز بقدر ما يُعدّ دلالة على التصرّف الحكيم. على أنّ المفارقة التي لا تغادر أذهان الملاحظين هي عدم اكتراث بعض الناقلين الأوائل بالإشارة إلى المرجعيّة الغربيّة[72]. وقد تضرّرت بعضُ المفاهيم من جرّاء هذه، وهذا لا ينفي خلو أحد الأعمال الرائدة من أيّ بحثٍ عربيٍّ حديث، علي وافي

واخترنا ـ تحاشياً للأمثِلة المألوفة والمستهلَكة ـ لتمثيل وعي الدارسين بها نصاً يتعرّض فيه صاحِبُه لمصطلح *الإستراتيجيّة التلميحيّة* بل ينقلنا إلى تجلياته عند القدماء، ويعود بنا ـ كدأب غيره من الدارسين ـ إلى الحاضر ليقتبس من: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداولية، ترجمة سعيد علّوش، فيقول:

"تناول الباحثون الإستراتيجيّة التلميحيّة قديماً تحت أسماء كثيرة، لأنّهم كانوا ينتمون إلى تخصّصاتٍ متعدِّدة، منهم مَن ينتمي إلى العلوم اللّغويّة والأدبيّة بأنواعها مِن نحوٍ ولغةٍ وبلاغة، ومنهم مَن ينتمي إلى علوم الفقه وأصوله.

فقد ورد التمثيل لها في النحو بإشارات مقتضبة عند الحديث عن الحذف والتوكيد مثلاً، بالاعتماد على ما سيق من كلام في السياق نفسه بين طرفيْ الخطاب.

كما وردت بعضُ الألفاظ المأثورة في المعاجم ذات الاهتمام برصد المجاز في اللّغة والتي لا تقف عند دلالات الألفاظ الوضعيّة مثل أساس البلاغة للزمخشري.

وكانت البلاغة هي ميدانها الواسع خصوصًا علم البيان، فتميّزت برصد آليات بعض هذه الإستراتيجيّة وتصنيفها مع التمثيل لها بوصفها موضِع الدرس البلاغيّ، مثل المجاز بأنواعه، والتشبيه والكناية، ومخالفة الأصل في التراكيب بالتقديم والتأخير"[73].

لعلّ الشعور بالهامشيّة جعلتهم يقتحمون بشكلٍ ممنهَج أكثر، باتّجاه التورُّط الفكري، باسم أقرب إلى التنظير منه إلى التطبيق الجاد، مشكلة افتاح، جاءت معقَّدة، ترجمات، عن أبحاث، سبب، المفردة مغربيّة، فصح، مخيال، خصوصية، مقتبَسة من الفرنسية، مستخدمة

ذات أصول عربيّة، دخلوا في مادة علمية، انثبولوجية، الانتاج الأدبي هو السائد، المصطلح العلمي، رومانسية، محمد مندور جميل، من ترجم رولان بارت، نظراً، للوضوح، اختفى المصطلح، على عواهنه، الفرنسية، النرجعيّة الفرنسية، عدم التناسب، التهميش، أكثر استقلاليّة، فتح هؤلاء الأبواب للفكر اللِّساني لم يكن مطروحاً في المشرق العربي، الجابري، واحِدة من الفتوحات، طه تونس، العروي، اسهامات في تطوير الإسلام الحديث، هاشم صالح، مترجم، مالك بن نبي، لم يونصَف، لم يُنتبَه له، إلاّ في حدود مهرجانات، جزء من حركية، من الجدّة والجدية والطزاجة، هو الآن حدث، قراءة، أكثر بكثير من السابق.

بيد أنّ النقد لا يعني دائماً وضع حواجز أمام الاجتهادات المصطلحيّة التي تقوم هنا وهناك، إذ من المعروف أنّ **النظرية النّحويّة التوليديّة** التي أدّت إلى ظهور المدرسة التوليديّة والتي يرجع الفضلُ في وضعِها، إلى اللّساني الأمريكي *نوام تشومسكي*، قد أقامها على أساس نقديّ حيث تعرّض فيها أساساً إلى ثغرات نظرية المدرسة التوزيعيّة[74]، **الخطاب**.

بين اللِّسانيات والفلسفة علاقات كأنّها تُستأنَف كلَّ مرّة فلم تصِل إلى حدِّ القطيعة، تتجلّى في هذه الحَرَكة: ذهنية ← سلوكية ← ذهنية، هذا لا يمكِن دون إعمال جدليّة فِكريّة ومنهجيّة، لا شئ اسمه، الذهنيّة قد تجرّنا إلى، تجليات.

1.2 البوّابة المصطلحيّة اللِّسانيّة:

عندما نتصفّح أهمّ الكتابات العربيّة التي بحثت في موضوع المصطلح المتداوَل باللّغة العربيّة والمنتشِر في التظاهرات الثقافية على الساحة العربيّة من الملتقيات الفكريّة والدروس الجامعيّة والمنشورات

التي تتبعها أو من المفروض أن تعقبها[75]، ولاسيّما اللّسانيّ منه، ومن زاوية لسانية محضة؛ تستوقفنا:

أوّلا : انشغالات الباحثين في رحاب اللّسانيّات والمستثمرين في رصيدها، وهي قليلة إلى حدّ أنّ عبد السّلام المسدّي استطاع أن يُحصي منها ما كان موجوداً إلى غاية الثّمانينيّات معرّفا بمضامين بعضها في ظرف أربع عشرة صفحة من مقدّمته في "علم المصطلح"[76] حيث تناولها تحت عنوان: *الجهود العربيّة في المصطلح اللّسانيّ*، مركّزاً على بؤرة **المصطلَح اللّساني العربي**.

هؤلاء هم الذين اتّفق عندهم إلى حدٍّ ما جعلُ المصطلحيات فرعاً من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة. نذكر على سبيل المثال ـ وما شئنا إضافته إلى إحصاء عبد السلام المسدي ـ اهتمامات كلّ من: محمود فهمي حجازي، وأحمد مختار عمر، وعبد القادر الفاسي الفهري، ومحمّد حلمي هليل، وعبد الرّحمن حاج صالح، ومحمّد رشاد الحمزاوي، وصالح القرمادي، ومازن الواعر، وليلى المسعوديّ.

وتتبادل الآراء داخِل هذه الكوكبة وتتحوّل وتتكيّف بشكلٍ لافِت للانتباه، على الدارِس المصطلحي أن يتحسّس خيوطها المتداخِلة وأن يستوحي من ذلك التبادل منهجاً على أقلّ التقدير، إن لم يسعفه الاجتهاد على أن يستأثر عبر هذه الشبكة بجميع معالم الانتماء اللّساني للمصطلحيات ـ نغتنم هذا السياق لإرسال هذه الدعوة.

فقد اتّضحت لديهم هذه النّزعة من خلال ما نشره كلّ واحد منهم من الدّراسات، سنتثبّت بناء عليها من صحّة انضمامهم إلى هذا الاتّجاه أو من مدى تجاوبهم معه ـ على الأقلّ ـ مهما تتنوّع مظاهِره وتحتكم إلى التدرّج في تكوين رغبة الانخراط. لكن لم نضع أيدينا لحدّ الساعة على دراسة تكون قد شكّلت (مِن وضْع شكلٍ طابع) وطبعت هذا

الاتّجاه (Façonnage) [77]، ومن شأنها تستتبع المُشاكلة الإيجابيّة التي تتيح التداول تلميذاً عن أستاذٍ وقارئاً واعياً عن كاتب مغرض، ما عدا ما ينعكس هذا النزوع اللّساني ضمن مقدّماتٍ تعِد بالتزام الوجهة اللّسانية كما نرى في التمهيد الآتي الذي رُمِز له برمزٍ موحٍ هكذا:

"0 ـ تطرح ترجمة المصطلح الأجنبي إلى اللّغة العربيّة عدّة مشاكل. وسنحاول في هذا العرض أن نحدّد بعض هذه المشاكِل وأن نقترح لها الحلول الممكِنة. وسنحاول أيضاً أن نُبرِز مدى قدرة اللّسانيات العربيّة على المساهمة في حلّ هذه المشاكِل"[78]؛ لكنّها لا تفعل أكثر من الإعلان عن هذا اللّون اللّساني (العربي) المنشود، وإبداء الاستِعداد " الواهي " لمزاولة الدراسة اللّسانيّة المصطلحيّة المبتغاة و" الميئوس منها "، دون أن نعثر في طيات الدراسة النَّفَس الطويل المطلوب والذي يمكِن أن يحدو الطالب الجامعي حدوه مثلاً.

ثانيا : هناك فئة أخرى من الباحثين اللّسانيّين الذين يُعتبرون من منظّري المصطلحيّات في حقل اللّسانيّات، أي يحاولون إيجاد أدوات نظريّة ومنهجيّة عمليّة لحلّ بعض المشاكل التي تحول عقبة في طريق صياغة المصطلح اللّسانيّ صياغة ناجعة من شأنها أن تفرضه، لكن هؤلاء لم يفصحوا من جانبهم عن تصنيفهم للمصطلحيّات في أيّ ميدان كان. فبقيت مجرّد بحث مصطلحيّ. نذكر منهم: عبد السّلام المسدّي[79]، وعلي القاسمي الذي ينصّ مسبقاً على تقديم الطابع التطبيقي على أيّ همٍّ تنظيريّ[80].

ثالثا : قد ينضاف إلى هذا الاتّجاه أولئك الباحثون الذين قاموا بدراسات في مقام التّرجمة والمصطلح ضمن استراتيجيّة عربيّة (قطريّة) دوليّة، لاسيّما من حيث التّوثيق المفتوح، أي رصد حركة التّرجمة في العالم العربيّ من غير الغفلة ـ ولو لمرّة ـ عن مصير

المصطلح العربيّ النّاشئ في ظلّ تلك الحركة وكذا التّعريب، فنشير منهم إلى: محمّد ديداوي وأحمد الأخضر غزال، وشحادة الخوري.

المنعطَف اللِّساني:

إنّ المصطلحيات الكلاسيكيّة (TGT)، كرّست *أحاديّة التسمية والمفهوم* بصورة مؤصِّلة كخلفيّة نظريّة ومنهجيّة منذ الثلاثينيات من القرن العشرين للميلاد. وقصدتها هدفاً مَذهبياً لا مَحيدَ عنه. وصدرت ـ خِدمةً لهذا الغرض المثالي ـ عن **المقاربة المفهوميّة** (Approche onomasiologique) منهجاً للتحليل المصطلحي. وسارت على مقاصدها ثلّة من الباحِثين المصطلحيين إلى غاية الثمانينيات.

طغى هذا المنحى المتعالِي (La visée transcendantale) حتّى كاد أن يكون مِن اليقينيات. فانبرى توجُّهٌ لسانيٌّ خلال التسعينيات من القرن الماضي طُبِّقت فيه مراجِعاتٌ أفادها ثلاثة مصطلحيين، هم: خوان كارلوس ساجر (J. carlos Sager) [81] وماريا تريزا كابري (M. T. Cabré) [82] وفرنسوا غودان (F. Gaudin) [83]. حوّلت مراجعةُ كلٍّ من هؤلاء الاهتمامَ من المعياريّة إلى الوصفيّة تماماً كما حدث للمنعرج اللِّساني الذي خلّفته الانتقادات الموجَّهة ضدّ المعياريّة النحويّة والتصوّر المقارِن والتوجّة التاريخي.

هكذا حدثَ **المنعطف اللِّساني** في الدّرس المصطلحي بالنزوع إلى إحياء اللِّسانيات نظراً لفضلها كأداة واصِفة. وهو ما كانت *النظريّة العامّة للمصلحيات* قد غمّطته حقبةً طويلةً من الزمن، حيث سعى المُصطلحيون المؤسِّسون إلى الانفصال عن البحث اللِّساني الذي أخذ ينضح أهميّةً بتزامن مع مساعي أولئك المصطلحيين الرامية إلى تأسيس علمهم. لا ننسى قيام حلقة *براغ* اللِّسانيّة وحلقة *فينا* الفلسفيّة مُتزامِنتين تقريباً، في بدايات ذات العقد الثالث مِن القرن العشرين

للميلاد بتفاوت بسيط، ولدواعٍ مختلِفة. لا نحتاج إلى كثيرٍ من التعليل لملامسة الخيط الرابِط بين اجتهادات فيستر كمؤسِّس لمدرسة فينا المصطلحيّة وتفكير الفلاسفة في معاييرَ تتجاوز عراقيل قائمة على درب دراسة المعنى.

هذا بالضبط ما استدعى عند المصطلحيين اللِّسانيين التفكيرَ في إعادة النظر في مصطلحيات فيستر من غير الوقوع في جحودٍ مطلق لأعمال هذا الأخير. إن **المدخل الدلالي** الذي أغرى المصطلحيين والفلاسِفة معاً في ظلّ مدرسة (وحلقة) فينا لا يتنافى مع المقاربة اللِّسانيّة.

هوامش:

[1] أعلننا في عنوان المذكِّرة عن كلمة *المصطلحيات* واحتفظنا هنا بـ*الدَّرس المصطلحي* بل تطبيقه؛ وهذا تحرياً لمبدأ التدرّج وهو ما خضعت له المصطلحيات. وعبارة *تطبيق الدرس المصطلحي* قديمة قياساً بتواجد المصطلحيات، كما أنّ بين العمل المصطلحي والبحث المصطلحي تبايُن دقيق جداً لهذا شِئنا الحديثَ عن شيئين مختلِفين مع علاقة تكامليّة، ومناشدة البحث المصطلحي ممنهجاً هو ما سنسعى للرقيّ عبر مراقيه؛ سيأتي تفصيلُ ذلك في ثنايا البحث. يُنظَر الفروق التقنيّة بين هذه الثلاثة في الأبحاث المبكّرة التي عرفت كيف تحتضنها، على غرار:

Robert Galisson, Recherches de lexicologie descriptive: la banalisation lexicale (Contribution aux recherches sur les langues techniques), Coll. Nathan-Université, Ed. Nathan, 1978, p.08-13.

والقول بدفع اللِّسانيات لحركة المصطلحيات هو مجال بحثنا هذا، سيجد القارئ على مداه ذكراً لثلاثة باحثين هم: يُنظَر:

[2] نأخذ الثنائية الناشِئة بين (الدرس اللِّساني الغربي والدرس اللّساني العربي) بكلّ تحفّظ على مدى ما نعرضه في هذا البحث، لأنّ التقابل قد يدلّ عل أكثر من مدلولٍ واحِد، ويعني في هذا السياق المقابلة بين ما عرفته اللّسانيات من تأهيل على إثر تراكمات. يُنظر قيمة هذا الأمر ما ألمح إليه عبد الرّحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأهمّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.1، ع.1، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971، ص.20. وكذلك عرفنا من خلال قراءاتنا لعبد القادر الفاسي الفهري أنّه يربط ما أسماه اللّسانيات العربيّة بالبعثات العلميّة المصريّة (الأربعنيات)، حيث يقول: "نعتبِر أنّ اللِّسانيات، بمعناها العلمي الدقيق، لم تدخل العالم العربي بصفة جدية إلاّ بعد الأربعينات، حيث تمّ إيفاد عدد من المصريين للتكوين في هذا العلم بالمدارس الأوروبية والأمريكية"، يُنظَر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، دار توبقال للنّشر (الدار البيضاء) ـ منشورات عويدات (بيروت)، 1985، ص.51: الهامش رقم 19.

[3] E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T.2, Ed. Gallimard, Paris, 1974, p.290.

[4] نهاد الموسى، نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، دار البشير، عمان، 1979، ص.49 ـ 50.

[5] يُنظَر بخصوص نقطة إحلال الوحدة الإسنادية الوظيفيّة: ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ج.1، ص.317.

[6] Pierre Lerat, Les langues spécialisées, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1995, p.45.

[7] باي عزّ الدين، السّرد: المُصطلح والمفهوم، المترجم، ع. 06، مخبر تعليميّة الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية ـ وهران (الجزائر)، أكتوبر ـ ديسمبر 2002، (ص.177 ـ 187)، ص.178.

[8] تتردّد عند النظريّة المصطلحيّة الكلاسيكيّة أسماء مثل: المعلوميات، نظريّة المعرفة. وتلحّ نظريّة البوابات على إضافة اللّسانيات على رأس القائمة، بما فيها ، ونزعم هنا الإشادة بنظريّة التواصل. يُنظَر حيث رفعنا النقابَ عن :

Youcef Mokrane, Un modèle d'analyse de la terminologie juridique : approche linguistique & textuelle, AL-MUTARĞIM, n° 13 (Actes du 6e Séminaire International organisé par le Laboratoire Didactique de la Traduction et Multilinguisme, Université d'Oran, Faculté des Lettres, Langues et des Arts, Département de Traduction, les 08 & 09 Mai 2006 sur « Stratégies de la Traduction : Traduction du texte juridique »), Revue AL-MUTARĞIM, Laboratoire « Didactique de la Traduction & Multilinguisme », Université d'Oran, Ed. Dar El Gharb, Juin 2006, (p.), p..

[9] يُنظَر: جفري سامسون، مَدارس اللّسانيّات: التّسابُق والتّطوُّر، ترجمة محمّد زياد كبة، جامِعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1997، ص.01. نقصد أوربا بغربها وشرقها، ولاسيما كلٍّ من روسيا وشيكوسلوفاكيا وبولندا التي ما انفكّ رومان ياكوبسون يذكِّر الناس بفضلها، يُنظَر: رومان ياكوبسن، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، ط.1، المركز الثقافي العربي، بيروت ـ الدار البيضاء، 2002، ص.14. دي سوسير وبلومفيلد يمثّلان كلّ مِن جهته بأتباعهما القطبين. وهذا يساير رأي الفاسي الفهري كما جاء في الهامش السابق؛ يُنظَر:

[10] وهو ما لم يمنع حدوثه إذ حسبنا دليلاً على ذلك، ما خصّصه توليو دي مورو من الحواشي عدداً كبيراً يردّ معظمُها على تلك التأويلات التي نجمت عن انفتاح المفاهيم السوسيريّة على النقد؛ يُنظَر:

Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale, Ed. préparée par Tullio De Mauro, Postface et trad. de l'Italien

(Notes de T. D. Mauro) par Louis-Jean Calvet, Payot, Paris, 1985, p.IV.

[11] يُنظَر مقدِّمة Tullio De Mauro:

Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale, Ed. préparée par Tullio De Mauro, Postface et trad. de l'Italien (Notes de T. D. Mauro) par Louis-Jean Calvet, Payot, Paris, 1985, p.IV.

[12] لا ننسى أن المؤلَّف اتخذ شكلَ دروسٍ كان اللِّساني قد ألقاها على مجموعة من الطلبة الذين عني بعضهم بنشرها في كتابٍ نُسِب إلى أستاذهم وحمل عنوان *Cours de linguistique générale* (دروس في اللِّسانيات العامة). فالحسّ التكويني البيداغجي لم يفارق الكتاب، إذ اتخذ شكل الدروس. هذا ما يتبيّنه كلَّ مطلِّع على أدنى مبادئ تعليميات المواد الدراسيّة. و**المعالجات المصطلحيّة** ـ كما سيأتي شرحه ـ تستجيب ضمن ما تستجيب له، للهمّ البيداغوجي التعليمي.

[13] François Gaudin, Socioterminologie : Une approche sociolinguistique de la terminologie, Coll. Champs linguistiques, Ed. Duculot, Bruxelles, 2003, p.80.

[14] يُنظَر: يوسف مقران، تبنّي تعليميّة اللّغات لنظريّة التبليغ المحتكّة بالمقاربة اللّفظيّة والمقاربة المفهوميّة، حوليات جامعة الجزائر، ع.16، ج.2، الجزائر، (ص.19 ـ 34)، 2006، ص.19.

[15] Adrien Hermans & Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles (Nouveaux outils pour la néologie), Rint, n° 20, Bruxelles, Décembre 1999.

[16] نخصّ بالذكر هنا الأطروحة الآتية:

La terminologie arabe contemporaine : théorie & application dans la base des données LEXAR, Thèse de nouveau doctorat présentée par Aït Taleb Saadia sous la direction de Jacques Langhade pour l'université de Bordeaux III, 1988.

حصلنا عليها سنة 2007 من معهد العالم العربي (IMA) بباريس. وتكمن أهميّتها في كونها تموقعت في الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسّط وهي ترصد ما يقع في الضفة الجنوبيّة. ما يفرض امتلاكها لناصية الدرس اللِّساني الغربي.

[17] إنّ لغة أهل العلم، وبخاصة اللِّسانيات، لغة تتخصّص بمفردات يصعب على المترجم أحيانا الإتيان بمثلها في لغته، إذ تكمن الصعوبة في فهم مدلولات المصطلح الأجنبي من جهة وفي إمكانية التعامل مع الموروث اللغوي العربي من جهة أخرى. لذلك نلفيه يلجأ تارة إلى التعريب وأخرى إلى تفسير المصطلح أو كليهما معاً رغم أنّ للعربية قدرةً عالية على احتواء مشكلة المصطلح الغربي بما يتناسب وصناعة المعجم اللّغوي العربي: هذا ما نقصده بالمعالجات المصطلحيّة الداخليّة. وهي التي بسببها يُرتأى تطوير من حيث المبدأ منهجاً بمعايير معيّنة تُقام الحجة من خلالها على صلاحية المُترجم والمُعرب من المصطلحات الفرنسيّة أو الإنجليزية أو الألمانية من عدمها. ويُطرح في ضوئها البدائل التي تتناغم مع موسيقى العربية في منظوماتها الصوتية والصرفية وسياقاتها النحوية إلى أقصى حد ممكن.

[18] على غرار: المعجم الموحّد، من المظاهِر الصحيّة أن يعقَّب على هذا المعجم بدراساتٍ مصطلحيّة، نذكر منها: هذا المعجم، وهذا سنرى أنّه يشكِّل أحد مظاهر،

[19] سبق لأندري مارتيني أن تصفّح هذا التفريع العقيم وصدّر أحد كتبه بتشخيصه، يُنظَر:

André Martinet, Syntaxe générale, Coll. U, Armand Colin, Paris, 1985, p..

[20] Mot-clé : *embrayeurs*, Section : *terminologie*, in Encarta ® 2006. © 1993-2005 Microsoft Corporation.

[21] Roman Jakobson, Relations entre la science du langage et les autres sciences, in Essais de linguistique générale : Rapports internes et externes du langage, T.2, Trad. de l'Anglais par Nicolas Ruwet, Coll. Arguments, Ed. Minuit, Paris, 1973, (09-76), p.11.

[22] Noam Chomsky, Théorie linguistique, in Le Français dans le monde, n° 88, Ed. Hachette/Larousse, Paris, 1972, p.06.

كما أعيد نشرُ هذا المقال يحمِل العنوانَ عينَه في:

Noam Chomsky, Théorie linguistique, In La pédagogie du français langue étrangère (Sélection & introduction de Abdelmadjid Ali Bouacha), Coll. F (Pratique pédagogique), Ed. Hachette, Paris, 1978, (p.49-57),

وقد مهّد له (Francis Debyser) في هذا الكتاب الجامِع لمنتخبات واصِفًا إيّاه بالكلمات الآتية:" نشِر هذا النص أوّلَ مرّة بالإنجليزيّة عام 1966.

[23] Ibid., p.06

[24] يُنظَر: العرض التمهيديّ، ص.46 مِن المرجِع نفسه.

[25] **Hachette**, Le dictionnaire du Français, Ed. ENAG, Alger, 1992, p.494.

[26] Madeleine Grawitz, Lexique des sciences sociales, 7e éd. Dalloz, Paris, 1999, p.125.

[27] نسيمة ربيعة جعفري، الخطأ اللّغويّ في المدرسة الأساسيّة الجزائريّة: مشكلاته وحلوله؛ دراسة نفسيّة لسانيّة تربويّة، ديوان المطبوعات الجزائريّة، الجزائر، 2003، ص.128.

[28] يُنظَر: عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلميّة لتطوير تدريس اللّغة العربيّة (بحث ألقي في ندوة اتّحاد الجامعات العربيّة في الجزائر عام 1984)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، ص.167. وكذلك: عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (4): أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربية (بحث نُشِر في مجلّة اللِّسانيات، ع.4، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، جامعة الجزائر، 1973 ـ 1974)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.173 ـ 243)، ص.175.

[29] فتصاغ عناوين على شاكلة ما عمد إليه محمود أحمد السيد في كتابه، اللّسانيات وتعليم اللّغة، سلسلة الدراسات والبحوث المعمّقة (9)، دار المعارف، سوسة، تونس، 1998.

[30] عمار ساسي، اللّسان العربيّ وقضايا العصر، دار المعارف، بوفاريك، البليدة، الجزائر، (د. ت)، ص.80 ـ 81.

[31] محمّد الدريج، التدريس الهادِف: مساهمة في التأسيس العلمي لنموذج التدريس بالأهداف التربويّة، قصر الكتاب، البليدة (الجزائر)، 2000، ص.21 ـ 33 وص.41.

[32] نذكر منها على سبيل المثال:

[33] يُنر: الماركسيّة، اذي عقد فشارك فيه كلٌّ من إلى جانب.

[34] Oswald Ducrot, Note sur les obligations conditionnelles (à propos d'un article de J.-L Gardies), Revue philosophique, n° 4, CNRS, Paris, Octobre - Décembre, (p.413-420), p.413.

[35] Antoine Culioli, Pour une linguistique de l'énonciation : opérations et représentations, T.1, Coll. L'homme dans la langue, Ed. Ophrys, Paris, 1990, p.10.

[36] عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، دار توبقال للنّشر (الدار البيضاء) ـ منشورات عويدات (بيروت)، *1985*، ص.62: تابع الهامش رقم 36.

[37] إذا أنعمنا النظر في السلسلة التي تكفّلت بجمع هذا العمل وإصداره وهي Coll. L'homme dans la langue التي تُشرِف عليها (Janine Bouscaren) سنفهم الإطار الذي أقحم فيه الباحِثُ نفسَه، لعلّه مقتبَس من عنوانٍ فرعيٍّ وهو ما بحث فيه إميل بنفنيست (Emile Benveniste) وخصّص فصلاً حول هذا الإنسان ولغته أو في لغته، تضمّن عدّة مقالاتٍ كما عبّر عنه. يُنظَر:

Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T.2, Coll. Tel, Ed. Gallimard, Paris, 1974, p.197-280.

[38] Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972.

[39] يُنظَر: وكذاك: أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، ط.2 (منقّحة)، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء ـ بيروت، 2007.

[40] Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972.

يُنظَر كذاك: أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، ط.2 (منقّحة)، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء ـ بيروت، 2007، ص.13.

[41] Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972.

يُنظَر كذاك: أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، ط.2 (منقّحة)، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء ـ بيروت، 2007، ص.13.

[42] عبد الملك مرتاض، مفاهيم سيمائية بمصطلحات بلاغية، سيميائيات، ع.2، مختبر السيميائيات وتحليل الخطاب، جامعة وهران، الجزائر، خريف 2006، (ص.03 - 22)، ص.06.

[43] François Gaudin, Socioterminologie : Une approche sociolinguistique de la terminologie, Coll. Champs linguistiques, Ed. Duculot, Bruxelles, 2003, p.87.

[44] المصطلحيّة هنا بمعنى؛ يُنظَر: يوسف مقران، المصطلح اللّسانيّ المترجم: مدخل نظريّ إلى المصطلحيات، دار ومؤسّسة رسلان، دمشق، 2007، ص.19 - 21. وص.23: حيث اقترحنا معالجة لعلاقة تسمية *المصطلحيات* بـ *المصطلحيّة* كالآتي: كما تكمُن أصالةُ هذه التّسمية *المصطلحيات* في كونها تعكِسُ مرّةً أخرى صيغةَ الجمع لِتسميّة (مُصطلحيّة) ← (مُصطلحيّات) الّتي تُوافِق هذه المُعادلة: المُصطلحيات " عِلمًا و قائمة مُصطلحات " = مُصطلحيّة **1** + مُصطلحيّة **2** + مُصطلحيّة **3** ..الخ.

[45] ينظر: عبد السّلام المسدّي، مقدّمة في علم المصطلح، ضمن قاموس اللّسانيّات: عربي ـ فرنسي، فرنسي ـ عربي، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1984، (ص.11 - 96)؛ وكذلك كُتيّبه المتميّز: المصطلح النَّقدي، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1994.

[46] المنصف عاشور، المعاني النحويّة في اللّسانيات العربيّة، الموقِف الأدبي، ع.135 و136، اتحاد كتّاب العرب، دمشق، 1982، ص.95.

[47] جعفر دك الباب، مدخل للسانيات العامة العربية، الموقِف الأدبي، ع.135 و136، اتحاد كتّاب العرب، دمشق، 1982، ص.45.

[48] Georges Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. Quadrige / PUF, Paris, 2004, p.52.

[49] Jean Dubois & alii, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, 1973, p.289.

[50] عبد الله محمّد الغذّامي، تشريح النّص: مقاربات تشريحيّة لنصوص شعريّة معاصرة، ط.1، دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، بيروت، 1987، ص.75.

[51] يُنظَر: جفري سامسون، مَدارس اللِّسانيّات: التّسابُق والتّطوُّر، ترجمة محمّد زياد كبة، جامِعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1997، ص.(ز). وهو في المقدِّمة يتحدّث عن حدود مؤلَّفه القيّم الذي رجعنا إليه.

[52] يُنظَر: المرجع نفسه، ص.(ز). وهو في المقدِّمة يتحدّث عن حدود مؤلَّفه القيّم الذي رجعنا إليه.

[53] رومان ياكوبسن، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، ط.1، المركز الثقافي العربي، بيروت ـ الدار البيضاء، 2002، ص.16.

[54] Roman Jakobson, Relations entre la science du langage et les autres sciences, in Essais de linguistique générale : Rapports internes et externes du langage, T.2, Trad. de l'Anglais par Nicolas Ruwet, Coll. Arguments, Ed. Minuit, Paris, 1973, (09-76), p.11.

[55] Roman Jakobson, Op. cit. p.11.

[56] Roman Jakobson, Op. cit. p.11.

[57] يُنظَر: جفري سامسون، مَدارِس اللِّسانيّات: التّسابُق والتّطوُّر، ترجمة محمّد زياد كبة، جامِعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1997، ص.(ط).

[58] ينظَر مثلاً كتابه:

J. Piaget, Psychologie et épistémologie: Pour une théorie de la connaissance, Ed Denoël Gonthier, Paris, 1970.

وهي التي ارتادها بياجي عالَم البيولوجيا، لكنّه ناقش مسائل فلسفيّة بدون تردّد وبحث في قضايا المنطق والعلوم، وسجّل حضورَه في نظريّة المعرفة بل تقدّمت على يده الأبحاث المتعلِّقة بهذه الأخيرة، فأخذت تلك الاهتماماتُ المتشعِّبة تؤتي أكُله، وصاغها في نظريّةٍ سرعان ما احتضنها علمُ النفس وعلوم التربيّة المختلفة وهو الميدان الذي قُدِّر له أن تُنشَر فيه أفكارُه، وتميّز بذلك في حلَبة النظريّات المتعلِّقة بالتعلّم وبالبيداغوجيا.

[59] عبد السّلام المسدّي، التّفكيرُ اللِّسانيُّ في الحضارة العربيّة، ط.2، الدّار العربيّة لِلكِتاب، تونس، 1986، الهامِش 04، ص.10. ويَقصد I (مَبادئ الإخبار) (L'informatique) كما همّش لَه تحت رقم (03).

[60] يُنظَر: كاترين فوك وبيار لي قوفك، مبادئ في قضايا اللّسانيّات المعاصرة، ترجمة المنصف عاشور تحت إشراف ومراجعة رابح استمبولي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1984، ص.18.

[61] André Martinet, Sciences du langage et sciences humaines (Le modèle linguistique est-il le modèle fondamental des sciences humaines ?), in Structuralisme et marxisme, Ed. Union générale d'édition, Paris, 1970, (87-100), p.91.

وكان ذلك بمناسبة أحد مواقف المساءلة المراجِعة لخطوات اللّسانيات ومقامها الراسِخ، لا سيّما بعدما احتلّت الصدارة في مجتمع العلوم الإنسانيّة جمعاء، وإثر التألّق الذي عرفته البنيويّة اللّسانيّة وما بلغتها من أوجها التي كان يُخشى عليها أن تسقط من أعاليه.

[62] يُنظَر حولَ التّخمة والتّضخّم: صالح بلعيد، اللُّغة العربيَّة العِلميَّة، دار هومة، الجزائر، 2002، ص.49.

[63] يُنظر قيمة هذا ما ألمح إليه عبد الرّحمن الحاج صالح: ع. ر. الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأَهمّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.1، ع.1، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971، ص.20.

[64] Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov , Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972, p.07.

[65] Dominique Maingeneau, Genèses du discours, Coll. Philosophie & langage, 2[d] éd. Mardaga, Bruxelles, 1984, p.46-49.

[66] تحت عنوانٍ فرعيٍّ تعرّض إبراهيم صحراوي لـ*مفهوم الخطاب في حقل الدراسات اللّغويّة في الغرب*؛ يُنظَر: إبراهيم صحراوي، تحليل الخطاب الأدبي: دراسة تطبيقية (جهاد المحبين لجرجي زيدان نموذجا)، دار الآفاق، الجزائر، 1999، ص.09 - 15.

[67] وهي التي يمكن صبُّها كلّها في التيار اللِّساني الذي أخذ يقرأ ثنائية (اللّغة والكلام) بشكلٍ أكثر ميلاً إلى تقديم الكلام نَفَساً جديداً ولاسيما: تحليل الخطاب ولسانيات النص ونظريّة التلفّظ والأسلوبيّة والشِّعريّة، وكذا ما أخذ يُدعى مؤخَّراً بـ*النقد الثقافي* ..الخ.

[68] إنّ علاقة التبعيّة بين الفنّيْن ـ الرواية والسينما ـ علاقة صحية أثبتت وجودها منذ بداياتهما في أواخِر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ولاسيما في شكل الرواية المتسلسة (Roman feuilleton)؛ يُنظَر:

Joëlle Gardes-Tamine & Marie Claude Hubert, Dictionnaire de critique littéraire, Coll. CRITICA, ED. Cérés, Tunis, 1998, p.265-266.

[69] يُنظَر: يحيى بعيطيش، البعد النّحويّ في نظريّة التّرجمة: نحو نموذج تحليليّ، مجلة المترجم، مخبر تعليميّة الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية ـ وهران، الجزائر، يناير ـ جوان 2001، (ص.155 ـ 179)، ص.159.

[70] رومان جاكوبسن وموريس هالة، أساسيات اللّغة، ترجمة سعيد الغانمي، دار كلمة (أبو ظبي) ـ المركز الثقافي العربي (دار البيضاء وبيروت)، 2008، ص.09.

[71] نسطِّر تحت كلِّ ظاهرة مصطلحيّة لسانيّة طالما هذه الدراسة تهتمّ بالفوارق النوعيّة.

[72] من غير فتح قائمة أسماء الباحِثين الذين قعدوا عن الإشارة إلى مصادر معلوماتهم، وبدون إجحاف نذكر: تَمَّام حسَّان، الأُصول: دِراسةٌ إبستيمولوجيَّة لِلفِكر اللُّغويّ عِند العرب. النَّحو ـ فِقه اللُّغة ـ البلاغة، عالم الكُتب، القاهِرة، *2000*.

[73] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، ط.1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص.23. نقلاً عن: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداولية، ترجمة سعيد علّوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986، ص.374.

[74] لقد دفع زيليغ هاريس المذهب التوزيعي إلى نتائجه القصوى. وكان نوام تشومسكي تلميذاً له. فبعدما اهتمّ هذا الأخير بتشكيل المفاهيم التوزيعيّة

الأساسيّة، وذلك بالمعنى المنطقي الرياضي لهذا المصطلح، اقترح متصوّراً جديداً للسانيات سماه " التوليدي ". وهو متصوَّر يناقِض الدوغماتية التوزيعية. ولقد هيمن ما بين 1960 و1985 على البحث الأمريكي، وعلى جزء كطبير من البحث الأوربي؛ يُنظَر: أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، ط.2 (منقّحة)، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء - بيروت، 2007، ص.74.

[75] لا نزال نعتقِد بمركزية الجامعة كوسطٍ فاعِلٍ في تبلور المفاهيم وبلورتها وإخصابها وتناقلها، وفي بعث المصطلحات وتكوينها ونضجها - أو على الأقلّ باعتبار منشوراتها ودروس أساتذتها البارزين. فالوسط الجامِعي طرفٌ لا يسلم تهميشُه، ودون الوقوع في التبجيل المفرط الصادِر عن الطابع الأكاديمي، يكفيها فضلاً أنّها تزوّدنا بالعلم والمعلومات.

[76] يُنظَر: عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، عربي فرنسي. فرنسي عربي. مع مقدّمة في علم المصطلح، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1984، ص.73 - 86.

[77] Aurélien Sauvageot. A propos du façonnage de la langue, Bulletin de Société de linguistique de Paris, n° 74 / v. 1, (p.141-173), p.142.

[78] يُنظَر: عبد العزيز العماري، ترجمة المصطلح الأجنبي: مشاكل وحلول، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة (أعمال ندوة عُقدت بمكناس في 09 - 11 مارس 2000: إعداد عزّ الدين البوشيخي ومحمّد الوادي)، ج.2، سلسلة الندوات (12)، جامعة مولاي إسماعيل (مكناس) - جامعة سيدي محمّد بن عبد الله (ظهر المهراز) - معهد الدراسات المصطلحيّة (فاس)، (ص.87 - 99).

[79] إلى درجة أنّه جعل قوامَ عمله الممتدّ على ثلاثة ميادين: اللّسانيات (من الناحية الابستيمولوجية) والنقد الأدبي والإبداع الأدبي ولا يفتأ يُفرغ من إناء الاهتمام المصطلحي على نَفَق ؛ يُنظَر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي (ليبيا)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص.143 ـ 144.

[80] يُنظَر: علي القاسمي، المعجم والقاموس: دراسة تطبيقيّة في علم المصطلح، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة (أعمال ندوة عُقدت بمكناس في 09 ـ 11 مارس 2000: إعداد عزّ الدين البوشيخي ومحمّد الوادي)، ج.2، سلسلة الندوات (12)، جامعة مولاي إسماعيل (مكناس) ـ جامعة سيدي محمّد بن عبد الله (ظهر المهراز) ـ معهد الدراسات المصطلحيّة (فاس)، (ص.219 ـ 237).

[81] Juan carlos Sager, A pratical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990.

[82] Maria Teresa Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application, Trad. du catalan par Monique C. Cormier et John Humbley, P. U. Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998.

[83] François Gaudin, Socioterminologie : Une approche sociolinguistique de la terminologie, Coll. Champs linguistiques, Ed. Duculot, Bruxelles, 2003.